

# دور الوسط الاجتماعي في تعاطي المخدرات تحليل سوسيولوجي

م.م. معاذ احمد حسن  
قسم الاجتماع / كلية الآداب/ جامعة الانبار

## خلاصة:

يشكل تعاطي المخدرات والإدمان عليها خطراً داهماً ليس على مستوى الفرد فقط، ولكن على مستوى الأسرة والدولة والمجتمع معاً. ولهذا جاء بحثنا محاولة للوقوف على دور الوسط الاجتماعي في تعاطي المخدرات، وقد تعرض البحث إلى أهم العوامل المحيطة التي أسهمت في تفعيل عملية التعاطي كالأسرة المضطربة ورفاق السوء ووقت الفراغ ووسائل الإعلام وغيرها من العوامل المذكورة في البحث، كما تعرض إلى الظروف المحيطة التي ساعدت في تشكيل شخصية المدمن وقد تعرض البحث خلالها لخطر المخدرات بعد أن صار يهدد أمن المجتمع ويعرضه لخسارة قطاع غير قليل من شبابه الذي تنتهي رحلته مع الإدمان أما إلى الجنون أو الموت. وقد ظهرت أهمية بحثنا من خلال المخاطر السلبية التي تتركها هذه الآفة على بناء المجتمع وتقدمه. كما تم عرض بعض المفاهيم ذات العلاقة بموضوع البحث كمفهوم الوسط الاجتماعي والتعاطي والمخدرات، وفيما يتعلق بالمنهج فقد استخدمنا منهجاً سوسيولوجياً ساعد الباحث في فهم وتفسير ظاهرة المخدرات من خلال الاعتماد على إطار مرجعي يقود الباحث إلى فهم مشكلة المخدرات فهماً كلياً، كما تعرض البحث أيضاً إلى بعض النماذج من المشكلات الاجتماعية ذات العلاقة بالمخدرات كالسلوك الإجرامي والعنف والإرهاب والبيغاء، وفي نهاية البحث تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تساهم بدورها في الحد من المشكلة المدروسة.

## Abstract

The topic of drugs and its addictedness has a great hazard effects not only on individuals but also on the levels of family, state and society.

Therefore, we get this topic trying to know the role of society medium in this phenomenon. We tried in this research to know the most important environmental factors that participate in this wrong habit like confused twitchy family, bad companionship, free time, media ...etc. The research had touched the environmental conditions that took part in the formation of addicted character. This research also showed the dangerous hazard of drugs especially after they had been a security threat for the community made it lose a wide range of its youth whom will be either mad-men or their travel with addictedness will end with death.

The importance of this research came from the negative risks of this bad phenomena and its effect on the community buildup and development. This study also listed some terms concerning with this topic of research like society medium , addictedness and drugs. Concerning with methodology, we used sociologic methodology assists the researcher in understanding and interpretation of the drugs phenomena by depending on reference frame lead the researcher to get full understanding of this problem. We also included some sociologic problems concerned with drugs like criminal behavior, force, terror, and prostitution. In the end of research we list conclusions, recommendations, and suggestions that assist in controlling the studied problem.

## المقدمة

مما لا شك فيه أن المجتمع العراقي اليوم يواجه جملة من التحديات الاجتماعية الخطيرة التي توصف بالمركية والمتداخلة، مما جعل أمن المجتمع النفسي والاجتماعي عرضة إلى التهديد والخطر المستمر، وخاصة في ظل الاحتلال الأمريكي الذي كان العامل الأكثر تأثيراً في تفعيل وتغذية هذه التحديات، وفي مقدمتها مشكلة تعاطي المخدرات التي تقف اليوم عائقاً أمام مسيرة المجتمع وتنميته، وخاصة ما يتعلق بفئة الشباب التي تعد أكثر تعاطياً مع هذه الظاهرة، فالمخدرات تشكل اليوم إرهاباً خطيراً على بنى المجتمع ومؤسساته، بل إنها أشد فتكاً وتدميراً من الإرهاب المعروف في مجتمعاتنا، كما يمكن أن نصف هذه الآفة بأنها سلاح من أسلحة الدمار الشامل وفايروس قاتل ينجم عنه تمزيق المجتمع، وجعله عرضة للتفكك والاختلال المجتمعي.

ومن هنا لا بد من القول : إنه بالرغم مما كتب في مجال المخدرات من دراسات وبحوث فضلاً عن الندوات والمؤتمرات في ظل المتغيرات المجتمعية اللامتناهية والمتسارعة، ومع كل ذلك فإن الحاجة إلى مزيد من الدراسات والحوارات ما زالت ماسة بل وتتعاظم من خلال عوامل عديدة لعل في مقدمتها:-

١. إن مشكلة تعاطي المخدرات وإدمانها تتفاقم على الصعيد العالمي والإقليمي، وباتت اليوم تهدد المجتمع المحلي في ظل انعدام العقوبة الصارمة في القانون العراقي فضلاً عن غياب الخطط التنموية والاجتماعية والقانونية في الحد من هذه الآفة وتضييق دائرة انتشارها.
٢. ضعف وتراجع البناء القيمي والروحي في حياة الإنسان العربي بوجه عام والعراقي بوجه خاص في ظل التحديات الغربية والأمريكية التي تستهدف تدمير الثقافة العربية والإسلامية.
٣. عدم وجود سياسات اجتماعية فعالة في تحصين الإنسان العربي من خطر المخدرات وعلى مستوى العديد من أقطار المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع العراقي بوجه خاص، إذ تفقر هذه البلدان إلى أبسط السياسات في مواجهة المشكلة مع غياب التنسيق بين هذه الأقطار في الحد من هذه الآفة التي تعد من التحديات المجتمعية الخطيرة، مما يؤثر في عملية التنمية المجتمعية من هذا المنطلق جاء اختيار هذا الموضوع للوقوف على حجم المشكلة والتعرف على الظروف التي تدفع الفرد إلى تعاطي المادة المخدرة والتعرف على دور الوسط الاجتماعي في تفاقم المشكلة مع الإشارة إلى بعض النماذج من المشكلات الاجتماعية ذات العلاقة بمشكلة المخدرات، ومن هنا فإن سير أغوار مشكلة المخدرات يساعدنا على تحليل هذه المشكلة تحليلاً سوسيولوجياً من أجل الوقوف على الخطر الذي تتركه على بنية المجتمع العراقي ومؤسساته، وبالتالي الوصول لجملة من الاستنتاجات، التي يمكن في ضوئها تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساعد راسمي السياسات في وضع حلول منطقية تعتمد عليها بعض مؤسسات المجتمع في الحد من المشكلة.

وتكون بحثنا هذا من مقدمة وخمسة مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار العام للبحث، في حين تناولنا في المبحث الثاني دور المؤسسات الاجتماعية في تكوين السلوك الإنساني إما المبحث الثالث فقد تناول علاقة الوسط الاجتماعي في تكوين السلوك المنحرف، وقد ركز المبحث الرابع على دور العوامل الاجتماعية في تعاطي المخدرات وأخيراً تناولنا في المبحث الخامس نماذج من المشكلات الاجتماعية ذات العلاقة بالمخدرات مع التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات وسنتناول هذه المباحث تباعاً:-

## المبحث الأول

### الإطار العام للبحث

#### أولاً- مشكلة البحث وأهميته: يتركز البحث على الإجابة على الأسئلة الآتية:

ما هو مفهوم المخدرات؟ وما هي الأطر النظرية ذات العلاقة بهذا المفهوم؟ وما هي العلاقة المتفاعلة بين تعاطي المخدرات والوسط الاجتماعي؟ وهل تعاطي المخدرات يعد سلوكاً مكتسباً أو غير ذلك؟ وعندما يكون هذا السلوك مكتسباً، فما هي الظروف التي تدفع الفرد إلى تعلم هذا السلوك؟ وما هي الآثار التي تتركها المخدرات على البنى المجتمعية؟ وما العمل إزاء ذلك؟

لا شك إن هذه التساؤلات ستكون المنطلق الأساسي لبحثنا الحالي، على الرغم من أن حجم هذه التساؤلات ربما يفوق حجم هذا البحث، إلا أن طرح الأسئلة لا تقل أهمية عن الإجابات المفيدة عنها، خصوصاً ونحن بصدد موضوع بات يشكل عبأ خطيراً على المجتمع العراقي وبنائه الاجتماعي، فتعاطي المخدرات في هذا السياق لا يمكن أن يحدث من فراغ بل لا بد من جوانب ودوافع ساعدت بشكل أو بآخر على تفعيل هذا السلوك ولا يمكن أن ينفصل عن الواقع الذي نعيشه، وخاصة خلال الفترة الراهنة المرتبطة بمنظومة من الأزمات المتلاحقة والتي عرضت المجتمع إلى هزات عنيفة جعلت بناء مهديد بالتمزيق وعدم الاستقرار الأمني والاجتماعي. فأصبح أفراد المجتمع وخاصة فئة الشباب في الغالب يتجهون نحو التخبط والضيايق في خضم الأزمات المتراكمة.

إن الأمر بقدر ما يتعلق بسلوك الأفراد وظروفهم الخاصة، فإن هذا الأمر بالوقت ذاته يعود إلى معوقات جسيمة أبرزها حالة التشظي التي يعيشها مجتمعنا بعد الاحتلال، الذي أفرز حالة من الأوساط المعتلة والتي أسهمت بدفع

عجلة التعاطي إلى الأمام، كما أن حالة التشطي التي تعرض لها مجتمعنا خلال الفترة الراهنة وبسبب الأخطار الخارجية فضلاً عن التفكك الداخلي أدى إلى نمو هذه المشكلة وانتشارها في صفوف المجتمع. وهكذا فإن مشكلة تعاطي المخدرات بأشكالها المختلفة خرجت بمفهومها عن الإطار التقليدي بعدما كانت بين صفوف الكبار، أصبحت تنتشر اليوم حتى بين صفوف صغار العمر. وفي هذا السياق فقد حذرت تقارير لليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) من انتشار إدمان المخدرات بين أطفال العراق، وتشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد الأطفال المدمنين بالعراق بنسبة ٣٠% منذ عام ٢٠٠٥ (١). هذا الأمر بات يشكل خطراً كبيراً على البنى المجتمعية، ومن هنا أصبحت مشكلة المخدرات مشكلة خطيرة تترك بصماتها السلبية الواضحة والمؤثرة لتزيد من زعزعة أمن واستقرار المجتمع، وهذا لا بد أن يشكل عائقاً أمام نمو المجتمع وتقدمه، وتصبح عقبة كبيرة أمام القائمين على حماية هذا المجتمع. إن تحديد مشكلة المخدرات وأهميتها تنبأت من خلال الآثار والمخاطر السلبية التي تتركها هذه الآفة على بناء المجتمع وتقدمه، وهنا نطرح السؤال الآتي: هل بات سلوك تعاطي المخدرات من السلوكيات التي يشهدها مجتمعنا، وبعبارة أخرى هل أصبح هذا السلوك جزءاً من تشكيلة المجتمع العراقي؟ والإجابة على هذا السؤال إن المجتمع العراقي ما زال في بداية الطريق نحو تعاطي المخدرات إلا أن هذه البداية لا بد أن تشكل خطراً كبيراً على هذا المجتمع وتنميته، كما تقف عائقاً أمام القائمين والمهتمين بتقديم المجتمع ونهضته، ولا بد من الانتباه إلى الخطر القادم الذي يهدد المجتمع وبناءه الاجتماعي، كما وأن هناك أطرافاً من الخارج والداخل يعملون بكل جهد على توسيع دائرة التعاطي ومحاولة التأثير على تماسك المجتمع وعوامل صموده. ولا بد من الوقوف شعباً وحكومة أمام هذا الخطر القادم، لأن وقوع فرد في شرك الإدمان هو خسارة لنفسه ومجتمعه.

#### ثانياً- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعريف بمفهوم المخدرات وحجم المشكلة على المجتمع العراقي.
٢. التعرف على العوامل الاجتماعية في تفعيل عملية تعاطي المخدرات.
٣. التعرف على العوامل التي تقف خلف السلوك المنحرف.
٤. توضيح بعض المشكلات الاجتماعية ذات العلاقة بمفهوم المخدرات.
٥. التوصل إلى الاستنتاجات وجملة من التوصيات والمقترحات التي تساعد راسمي السياسات وصنع البرامج في الحد من هذه المشكلة.

#### ثالثاً- المنهج المعتمد في البحث:

المنهج هو الطريقة للوصول إلى المعرفة العلمية، وهو يشكل الرؤية الكلية التي تجعل الباحث يتناول الظاهرة على نحو معين ومن زاوية معينة دون غيرها، ومن خلال استخدام بعض الأدوات والإجراءات التي تناسب موضوع أو مشكلة البحث، وتنسجم مع متطلبات البحث، وفي بحثنا الحالي دور الوسط الاجتماعي في تعاطي المخدرات استخدمنا منهجاً استقرانياً يهدف إلى تحليل الظاهرة تحليلًا سوسيولوجيًا في سياقها التاريخي يساعدنا على تجزئة الظاهرة وتفكيكها لسبر أغوار مفهوم المخدرات وانعكاساتها على المجتمع فضلاً عن الإشارة إلى المنهج المقارن لمقارنة ظاهرة المخدرات اليوم بما كان عليه سابقاً، كل هذه المناهج تتم بالاعتماد على إطار مرجعي يقود الباحث إلى فهم هذه الظاهرة فهماً كلياً.

#### رابعاً- الإطار المرجعي :

نقصد بهذا الإطار هو كيفية التعامل مع المشكلة المطروحة باستخدام منظور أو رؤية نظرية معينة، وفي هذا الإطار المرجعي سنوضح بعض وجهات النظر المختلفة والتي من خلالها يمكن تفسير ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان عليها، علماً أن وجهات النظر هذه لا يمكن أن تعد من المقاربات النظرية القاطعة، بل ينطبق عليها القبول و الانسجام النسبي مع المشكلة المطروحة، وهذه المقاربات يمكن أن تساعد الباحث في الوقوف على الحقيقة العلمية، فضلاً عن السير في البحث بشكل أكثر تحليلاً وانسجاماً مع الدقة العلمية المطلوبة. ولا بد من القول أن التعامل مع أي ظاهرة اجتماعية أو سلوكية يجب أن يخضع إلى إطار نظري واضح من أجل الإلمام بجوانب الموضوع كاملاً، وكما هو معروف إن التحديات الاجتماعية التي تعرض لها المجتمع العراقي شكلت خطراً على البنى المجتمعية، ومن هذه التحديات على سبيل المثال (الجريمة بمختلف أشكالها ومنها المنظمة، الإرهاب المنظم، المخدرات، البغاء، البطالة والانحرافات السلوكية بشتى أنواعها). كل هذه التحديات وغيرها أصابت أمن واستقرار المجتمع، وإن هذه التحديات في الغالب تجري في مجتمع ديناميكي يقع في ظل تغيرات متسارعة، هذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفكك في علاقات الجماعة وتخلق ظاهرة الاغتراب لبعض الفئات المجتمعية، وخاصة ما يتعلق بفئة المراهقين والشباب التي أكثر ما نخشى عليها اليوم في الانجراف خلف تيارات الانحراف والجريمة والوقوع في شرك التعاطي، للمخدرات و المسكرات الكحولية، حيث نجد هذه

الظواهر قد تفاقمت اليوم في المجتمع العراقي بشكل غير محدود، في ظل الأزمات المتلاحقة والضغط النفسية، مما ساهمت في تمزيق بنى ووظائف هذا المجتمع. فأصبحت المؤسسات الضبطية الرسمية وغير الرسمية هشة وغير قادرة على السيطرة على هذه الظواهر، مما زاد بشكل كبير دائرة الخطر على البناء الاجتماعي العراقي.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن حالة عدم التوازن المجتمعي وخصوصاً في مرحلة التحول السريع، أو في المراحل التي يواجه فيها المجتمع ضغوطاً ومشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو كوارث بيئية (٢)، نجد أن اقرب إطار مرجعي إلى مثل هذا التصور هو ذلك المستمد من نظرية التعلم الاجتماعي theory of social learning: لعالم الاجتماع الأمريكي (ادون سذرلاند) عام ١٩٣٩ ومن خلال هذه النظرية يتضح أن للوسط الاجتماعي دوراً كبيراً في بلورة السلوك الاجتماعي، إذ تؤكد النظرية الأنفة الذكر على أن سلوكيات الإنسان هي في الغالب سلوكيات مكتسبة من الآخرين، عن طريق المحاكاة والاختلاط، فالطفل يتعلم كيف يأكل وينام بواسطة المحيط الأسري (٣). وهنا يرى سذرلاند بأن السلوك الإنساني سلوك غير موروث إنما يكتسبه الإنسان عن طريق التعلم، وبواسطة التفاعل المتواصل مع الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

والسلوك المنحرف بصورة عامة هو عبارة عن عملية تعليمية، وهنا يتضح لنا بأنه كما يتعلم الفرد حبه للقانون كذلك يتعلم رفضه للضوابط القانونية، فالوسط الاجتماعي غير السوي يدفع الفرد إلى اختراق القانون وتحرره من القواعد والسبل القانونية التي شرعها القانون.

وفي هذا السياق يمكن القول: إن سلوك تعاطي المخدرات هو سلوك يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بالوسط الاجتماعي غير السوي وهذا يدرج كما أكد الأستاذ سذرلاند تحت نظرية الاختلاط التفاضلي، فالتعاطي كما يراه هذا العالم هو سلوك متعلم يجري في جماعات تربطها علاقات قائمة على أساس التفاعل المستمر وهذه الجماعات في الغالب لا تحترم القوانين الخاصة بالجريمة، ومن هنا يتعلم الأشخاص سلوك التعاطي من خلال اتصالاتهم وانغماسهم مع جماعات تؤدي السلوك نفسه، وتكون النتيجة الوقوع في مسالك الاعتماد والإدمان (٤).

إلى جانب الرأي الأول هناك رأي آخر يرجع التعاطي إلى عامل التقليد: Imitation حيث يذهب العالم الاجتماعي (تارد) إلى أن الأفراد يتعلمون السلوكيات المنحرفة كما يتعلمون المهن والحرف الأخرى، وهو بذلك يؤكد على مفهوم التقليد، فنجد الفرد في الغالب يحتاج لنفسه مثلاً يحاول من خلاله الامتثال بالسلوكيات والمهارات في الحياة الاجتماعية، كما يؤكد على ظاهرة الاندماج التي تعني ضرورة اندماج الشخص مع الجماعة، كشرط لمبدأ المخالطة الذي بمقتضاه يتعلم الفرد سلوكه من الوسط الذي ينتمي إليه (٥).

وهنا يعود تعاطي المخدرات في نظر العالم تارد إلى عامل التقليد والمحاكاة من خلال الأشخاص أو الحضارات الأخرى فيندفع الفرد إلى التقليد والمحاكاة لعادات وقيم هذه الجماعات عن طريق الاحتكاك المباشر أو غير المباشر وهذا ما نشاهده اليوم في صفوف بعض الشباب في انجرافهم الأعمى خلف بعض القيم والسلوكيات التي لا تلائم قيم المجتمع العراقي وتقاليده.

ولا يقتصر تعاطي المخدرات على وجهات النظر السابقة بل يتعدى إلى الجوانب الأخرى، وهنا نشير إلى الثقافة الفرعية: Subculture فنجد أن الوسط أو البيئة هي في الغالب المسؤولة عن صلاح أعضائها وسلامتهم وهنا نطرح السؤال التالي: لماذا لا يدمن على المخدرات جميع الناس؟ ونجيب على هذا السؤال من وجهة نظر الثقافة الفرعية التي تتكون داخل المجتمع الكبير، حيث يكون لها دور كبير في تشكيل سلوك أعضائها، ويرى العالم ألبرت كوهن أن عامل الثقافة الفرعية لإدمان المخدرات يظهر كمواجهة للمشكلات المشتركة بين أفراد هذه الثقافة، (المدمنون) مع الثقافة العامة للجميع (٦).

وفي هذا الإطار يقول العالم جون كلك إن الثقافة الفرعية هي نسق أو نظام من السلوك المتعلم والقيم التي يحوزها تجمع معين من الناس، وإن اعتماد الفرد على الآخرين يدفعه إلى الامتثال وتجنب الابتكار وهو ما يطلق عليه كوهن الضغط باتجاه: وجود عدد من الفاعلين يتفاعلون على نحو مؤثر، مع وجود مشكلات متشابهة تدفعهم إلى التكيف لبعضهم، هذا يعني التأكيد على متغير الاتصال والعلاقات الوطيدة بين المنحرفين تنطوي على وجود تبريرات مشتركة يمهّد لتحول الانحراف الفردي أو الموقفي إلى شكل منظم ذي حضارة فرعية، أو نسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص ومنزلات مجددة وادوار ومعنويات تختلف عن تلك التي تسود في حضارة المجتمع الكبير (٧).

بناءً على ما تقدم أرى بأن كل الآراء المطروحة تتفق على أن تعاطي المخدرات يرتبط بعدة قضايا تتفاعل بدورها وتؤدي إلى هذا السلوك حيث وجد الباحث أن كل نظرية من النظريات تفسر هذا السلوك من جانب معين، وبالتالي إن جميع وجهات النظر تخرج بنتيجة واحدة وهو سلوك التعاطي، فنجد أن نظرية التعلم الاجتماعي لا تقل أهمية عن نظرية التقليد والمحاكاة إضافة إلى أهمية الثقافة الفرعية في تعلم هذا السلوك، وبالتالي إن هذه النظريات هي نظريات مركبة ومتداخلة وكل جانب من النظريات المذكورة ينطوي على تفسير معين لسلوك التعاطي، ومن هنا جاء اختيار النظريات الثلاثة لتكون إطاراً مرجعياً لفهم وتحليل مشكلة تعاطي المخدرات والإدمان عليها.

## خامساً-المفاهيم الواردة في البحث:

### تمهيد

إن على الباحث الذي يروم دراسة موضوع ما ،أن يحدد ابرز المفاهيم التي ترد في بحثه ومن أهم المفاهيم التي وردت في بحثنا هي..

#### ١. الوسط الاجتماعي:

يعد مفهوم الوسط الاجتماعي من المفاهيم المهمة في علم الاجتماع والذي يساهم بشكل كبير في بناء السلوك الإنساني وتنشئته ،وقد اختلف علماء النفس والاجتماع حول هذا المفهوم، فعلماء النفس ينظرون إلى هذا المفهوم بأنه كل ما يؤثر سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيه، إما علماء الاجتماع بوجه عام فيؤكدون دراسة الظروف أو الحوادث الخارجية عن الكائن العضوي سواء كانت فيزيقية أو اجتماعية أو ثقافية(٨). ويمكن تعريف الوسط الاجتماعي بأنه(البيئة الكلية الذي يتألف من الأشخاص والجماعات المتفاعلة وينطوي على التوقعات الاجتماعية ونماذج التنظيم الاجتماعي ،وجميع المظاهر الأخرى للمجتمع ،كما يشتمل على التوقعات الاجتماعية ذات الطبيعة الفردية الذاتية ،الأمر الذي يجعل لكل عضو في المجتمع وسطه الاجتماعي الخاص به)(٩).

كما يرى آخرون أن الوسط هو (المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية وهو كل ما يحيط بالإنسان من الطبيعة والمجتمعات البشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية وهو المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والسعي)(١٠).

إذن فالوسط الاجتماعي يعني كل ما هو خارج ذات الإنسان ويحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر وجميع المؤثرات التي يستجيب لها من خلال وسائل الاتصال المختلفة فضلا عن العادات والقيم التي يتأثر بها من خلال المجتمع الذي ينتمي إليه.

#### ٢-التعاطي:

يقصد بالتعاطي من الناحية اللغوية ،تعاطى الشئ أي يقصد به تناوله والأمر قام به أو خاض به(١١). والتعاطي يعني (استخدام أي عقار مخدر بأي صورة من الصور المعروفة في مجتمع ما ،للحصول على تأثير نفسي أو عضوي معين ،وقد يكون التعاطي مدمنا،وقد لا يكون كذلك ،كما أن بعض أنواع المخدرات تؤدي بالتعاطي إلى الإدمان ،والبعض الآخر لا تؤدي إليه)(١٢). كما يعرف أيضا بأنه (تعبير يشير إلى تعاطي المخدرات بصورة زائدة أو متواصلة بما لا يتفق مع أو يتصل بالممارسة الطبية المقبولة)(١٣).

وقد تم تقسيم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات من دون موافقة طبية إلى أربعة فئات وهم: (١٤)

- **المتعاطي المجرب :-** وهو الشخص الذي يتناول المواد المخدرة على سبيل التجربة مرة واحدة أو حتى مرات ولكنه لا يواصل استعمالها.
- **المتعاطي العرضي:-** وهو الذي يستخدم المخدر على سبيل الترويح والتسلية من حين إلى آخر وبشكل عرضي غير منتظم ومن دون وصوله مرحلة الاعتماد.
- **المتعاطي المنتظم:-** وهو الشخص الذي يتناول المواد المخدرة بصورة منتظمة ويدخل هنا دائرة الخطر لاعتماده نفسيا وجسديا ويعد هذا النوع مرحلة من مراحل التعاطي القهري ويعتبر مرحلة تمهيدية للإدمان.
- **المتعاطي القهري:-** وهو الشخص الذي يتعاطى للدرجة التي يعاني منها أعراض الانسحاب إذا تأخر عنه المخدر ويشير احد المختصين بقوله ن الشخص المتعاطي إذا سخر وقته وتفكيره وماله لحصوله على جرعات التعاطي فهذا الشخص يعد دخل في مرحلة التعاطي الكثيف التي يصعب تلافيتها.

### ٣- المخدرات:

إن للمخدرات جذورا تاريخية تمتد مع بعض الأنواع إلى البدايات الأولى للحياة الإنسانية ،ومن استقرار التاريخ العريق للمسكرات والمخدرات بشكل عام يمكن أن ينظر إلى هذه المواد على إنها جزء من الثقافة العامة للمجتمع الإنساني على الرغم من أن الكثير من المجتمعات ترفض هذا الجزء أو ذلك المكون الثقافي، إلا أن المخدرات فرضت وتفرض نفسها ،كشكل من أشكال الصراع الأزلي المستمر بين الخير والشر اللذين يصنعهما الإنسان بعقله المبتكر(١٥).

وان الإشارة إلى مفهوم المواد المخدرة هو أمر في غاية الأهمية، ويساعدنا في الوقت ذاته إلى فهم هذه المواد وخصائصها والنتائج والآثار المترتبة على تعاطيها وإدمانها، علماً أنه لم نجد تعريفاً عاماً جامعاً يتفق عليه العلماء والمتخصصون بحيث يوضح مفهوم المواد المخدرة بوضوح وجلاء، وإن كان هناك مجموعة من التعريفات الاصطلاحية واللغوية للمخدرات، حيث عرفت المخدرات لغة بأنها خدر وأخدر العضو أي جعله خدرًا وهو ما يسبب الخدر أي الفتور والكسل (١٦).

وتعرف المخدرات اصطلاحاً بأنها مادة تسبب في الإنسان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة وقد ينتهي إلى فقدان الوعي ربما يعقبها حالة وفاة (١٧).

كما عرفها آخرون بأنها كل مادة خام أو مستحضر تحتوي على جواهر منبهة أو مسكنة إذا ما استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية الموجهة فإنها في الغالب تؤدي إلى حالة الاعتماد أو الإدمان الذي يضر بالصحة النفسية والجسمية والاجتماعية للفرد والجماعة (١٨).

أما تعريف المادة المخدرة من الجانب النفسي فتعني أي مادة تؤدي إلى الاعتماد النفسي أو العضوي والتي بدورها تساعد الفرد المتعاطي على الاستعداد للتعرض إلى بعض الأمراض والاضطرابات السيكولوجية والعقلية، وبحسب نظرية التحليل النفسي إن المواد المخدرة في الغالب تؤدي إلى الخلط بين الأبنية النفسية الثلاثة (الهو والانا والانا العليا) (١٩).

بعد هذا العرض البسيط لتوضيح مفهوم المخدرات لابد من تصنيف أنواع المخدرات من حيث النوع وهي كالآتي: (٢٠)....

أولاً- المخدرات الطبيعية: وهي مواد ذات أصل نباتي يتم تعاطيها مباشرة أو بعد إعدادها بطرق بسيطة ومنها بذور نبات القنب الهندي وشجرة الخشخاش والكوكا والقات.

ثانياً- المخدرات التصنيعية: وهي مواد تستخرج من المخدرات الطبيعية، وتتم في مراحل صناعية مع إضافة مواد كيميائية إليها، ومن هذه المواد الحشيش والماريجون اللذان يستخرجان من القنب الهندي، ومواد تستخرج من الخشخاش مثل الأفيون والهروين والمورفين.

### ثالثاً- المخدرات التخيلية (المؤثرات العقلية):

وهي مواد مصدرها مواد كيميائية مركبة وهذه في الغالب تكون على شكل حبوب علماً أن هذه المواد هي الأكثر انتشاراً في المجتمع العراقي لسهولة الحصول عليها فضلاً عن رخص ثمنها، وغالباً ما تنتشر في صفوف المراهقين ومنها المهدئات والمنومات والمنشطات، وقد أجريت العديد من الدراسات على المجتمع العراقي وتبين من خلال النتائج بأن الغالب يتعاطى هذه المواد ومنها الارتنين والفاليوم والاديفان وغيرها فضلاً عن بعض أنواع الشرابات كالبلموكودين وتوسيرام وغيرها، وما يزيد الخطورة اليوم نجد هذه المواد حتى بين صفوف الصبيان من عمر (١٤) سنة فما دون وهذه ظاهرة جديدة على المجتمع العراقي مقارنة بما كان قبل الاحتلال الأمريكي.

## المبحث الثاني

### دور المؤسسات الاجتماعية في تكوين السلوك الإنساني

#### تمهيد

إن البناء الاجتماعي يشتمل على مجموعة من المؤسسات التي ينشأ الفرد فيها وتكون مسؤولة عن تكوين سلوكه، من هنا فقد حاولنا التعرف على أبرز تلك المؤسسات ومنها ما يأتي..

#### أولاً- المحيط الأسري :-

تعد المؤسسة الأسرية الخلية الأساسية والعنصر الاجتماعي المهم والرئيسي في بنية المجتمع ككل، وفي إطارها ينمو سلوك الأفراد ومنها يتعلمون القيم والاتجاهات الأساسية نحو كافة منظمات المجتمع.

فعلاقة الطفل بأسرته تعد أول العلاقات التي يكونها، وهو يتعلم وقبل كل شيء من الذين يهتمون به مباشرة كالأم والأب أو من يقوم مقامهم من الممرضين والمربين، ويستطيع الطفل في هذه المرحلة أن يكون العادات نتيجة تفاعله مع الكبار وتأثره بسلوكهم، فهو يتأثر بسلوك والديه ويقلدهم كما يتأثر بإحباءهما التي تساعد الطفل في تكوين جزء من سلوكه الإنساني والاجتماعي (٢١).

فالمحيط الأسري يؤدي دوراً بارزاً في تشكل العامل الأساسي للتأثيرات الاجتماعية المتبادلة، ومن هنا نجد أن الفرد يتأثر بهذه المؤسسة مما ينعكس ذلك على بناء شخصيته وصفاته الاجتماعية (٢٢).

هذا وذاك يساعده على تشكيل حياته بكافة جوانبها فنجد أن الأسرة تؤدي دورها في إشباع حاجاته النفسية والاجتماعية، كما تعمل على توفير المأكل والملبس وغيرها من الحاجات الأخرى التي تساهم في تكوين تصرفاته وسلوكياته المطلوبة.

وفي هذا السياق يمكن القول :انه بالرغم من الوظائف التي تؤديها هذه المؤسسة إلا أن عالم الاجتماع الأمريكي بارسونز يرى أن أهم دورين تقوم بهما الأسرة هي عملية التنشئة الاجتماعية الأولية وتحقيق الاستقرار في الشخصية (٢٣). وهذا الدور يعد خطوة كبيرة نحو بناء الفرد وسلوكه.

كما تلعب الأسرة دورا كبيرا في طبيعة العلاقات الاجتماعية فعليها يقع العبئ الأكبر في تعريف الطفل في البيئة الخارجية فضلا عن البيئة الداخلية التي توصف بالأقارب، ومن هنا يتضح بان الأسرة هي الوسط الاجتماعي الأساسي وهو مدرسة الطفل الأولى التي تساعد في صبغ سلوكه بصبغة اجتماعية وتكوين سلوكه وتوجيهه نحو المجتمع.

ثمة قضية أخرى يجدر الإشارة إليها : فنجد أن الوسط الأسري يؤثر على النمو النفسي الذي يؤثر بشكل مباشر على بناء شخصيته وتثبيت ملامحها كما يؤثر تأثيرا مباشرا على النمو العقلي والجسمي والاجتماعي وذلك في ظل التنشئة الاجتماعية السليمة.

نقف قليلاً لنقول :إن تأثير المحيط الأسري يمتد إلى حياة الطفل الجسدية والمعرفية والعاطفية والسلوكية والاجتماعية مما يجعل تأثيره حاسما في حياته، كما ينقل هذا المحيط القيم والمعايير وتحديد المواقف من مختلف القضايا الاجتماعية والمثل العليا والقانون، كل هذا يتكون عن طريق هذا المحيط وبالتالي ينعكس على بناء شخصية الأبناء.

### ثانياً- المؤسسة التعليمية:

تعد المدرسة المؤسسة التعليمية والتربوية المؤثرة في البناء الاجتماعي .وهي الوسط الاجتماعي الذي يكمل دور المؤسسة الأسرية، فنجد الطفل عندما يخرج إلى المجتمع، تتسع أمامه مختلف المجالات الاجتماعية وتنبأين الشخصيات التي يتعامل معها الطفل، مما يزيد من خبراته الاجتماعية ويدعم إحساسه بالحقوق والواجبات وينمي قدرته تجاه المسؤولية، وتعلمه آداب التعامل مع الآخرين، وان هذه المؤسسة تعد من مؤسسات الإنتاج الاجتماعي، علما أنها تستأنف عمل الأسرة وتنتقل بأهدافها إلى ابعد مدى من حيث البرمجة والتوجيه.

إلى جانب ذلك تؤدي المؤسسة التعليمية دورا بارزا في حياة الفرد ،حيث تقوم بعدة وظائف اجتماعية ،كمتابعة العلاقات الاجتماعية بين الطلاب وتوجيههم ومراقبة سلوكهم ومعرفة الأسباب التي تكمن وراء هذا السلوك أو ذاك ،والاهتمام بتعديل السلوك غير السوي وهذا ما يجعل هذه المؤسسة تربوية وتعليمية في الوقت ذاته.ومن هنا يمكن القول بان الفكرة التي تقوم عليها هذه المؤسسة هي التنشئة وتنمية قدرات أعضائها و لها دور بارز في تغيير نظام المجتمع إلى حد معين.

إذن فالمؤسسة التعليمية تشكل وسطا اجتماعيا مهما يغذي السلوك الإنساني بالمعارف والعادات التي تؤدي بالفرد بالتكيف مع المجتمع الكبير (٢٤).

تأسيسا على ما تقدم :يرى العالم كوين أن الأطفال يجب أن يحققوا أمرين رئيسيين في المؤسسات التعليمية وهما التعلم والتكيف للوسط الذي ينتمون إليه، وبذلك فان التكيف الاجتماعي المدرسي يعد متغيرا مهما من متغيرات الشخصية ،حيث أشارت العديد من الدراسات إلى الأهمية التي يتصف بها هذا المحيط ،وخاصة في مرحلة المراهقة لما تنسم بها هذه المرحلة،نتيجة للتغيرات التي يتعرض لها الفرد على المستوى النفسي والفسيولوجي، وما يصاحبها من تغيرات وما يترتب على ذلك من تقبل انفعالي مستمر يجعله في حالة صراع مع من حوله من أفراد الجماعة (٢٥).

كما يمكن أن ينطبق على هذه المؤسسة دورها الفاعل في غرس الثقة العالية بأعضائها وهذا يؤدي إلى شيوع القيم الأخلاقية والاستقرار النفسي والاجتماعي كما تعمل على بث روح التعاون وحب العلم واحترام الآخرين فضلا عن تعزيز روح المواطنة.

ثمة قضية تقع على عاتق هذه المؤسسة فهي تساعد الأفراد في شق طريقهم نحو المستقبل وتحديد مركزهم الاجتماعي، فضلا عن تشكيل شبكة واسعة من العلاقات ،مع تنمية قدراتهم العلمية والقيمية.

### ثالثاً- المؤسسة الدينية :

يمكن تعريف الدين بأنه نسقا من المعتقدات والممارسات المرتبطة بالأشياء المقدسة (٢٦). ويرى العالم ماكس فيبر أن الدين يتضمن بالضرورة جانبا أخلاقيا وهو نتاج التفاعل بين الموجهات الرسمية والظروف الاجتماعية ،وان المعتقدات الدينية لها دور كبير وبارز في تشكيل السلوك الإنساني وتمنح الفرد قيمة اجتماعية يعتمد على مجموعة من الظواهر العقائدية والعبادات التي تعطي معنى للحياة البشرية وتعمل على تنظيم السلوك الإنساني حيال عالم الغيبيات كعقيدة يشترك فيها جماعة الأفراد الذين يكونون وحدة متماسكة (٢٧).

إلى جانب ذلك يرى إميل دوركايم أن الدين نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة ،ووظيفة المعتقدات والممارسات السائدة في مجتمع معين وهي التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها (٢٨).

وفي هذا السياق يمكن أن نعد المؤسسة الدينية دوراً مهماً ووظيفة حيوية في عملية التنشئة الاجتماعية مما تساعد الفرد في اكتساب مجموعة من العادات والقيم التي تقوم سلوكه وتبنيه وتحقق الاطمئنان النفسي والاجتماعي. ومن هنا لا بد من القول أن ما تؤديه القيم الدينية والأخلاقية من سلوك فردي واجتماعي تشكل الأرضية التي تقوم عليها أنماط السلوك الاجتماعي، كما أن الدين له تأثيره في نسق القيمة سواء على مستوى إدراك القيمة أو الفعل الناتج، وهذا التأثير فعال لدرجة أنه يبرر الرأي القائل بأن الدين مصدر القيم الاجتماعية. نقف قليلاً لنقول إن الدين مصدر مهم من مصادر السلوك الإنساني من خلال الدور البارز الذي يحققه في تنظيم الحياة الاجتماعية ونشر القيم الدينية للحفاظ على الاستقرار النفسي والقيمي للفرد والجماعة، فالمجتمع الإنساني لا يمكن أن يستقر بناؤه المجتمعي بدون وجود المعتقدات والممارسات الدينية إلى جانب القيم الأخرى، حيث تساعد هذه المعتقدات على منح المجتمع الاستقرار والاطمئنان والتماسك وهنا تبقى المؤسسات الدينية وسطاً اجتماعياً فاعلاً في بناء وتكوين السلوك الإنساني.

### رابعاً- وسائل الإعلام:

تعد وسائل الإعلام بكافة أنواعها ذات أهمية كبيرة في تكوين السلوك الإنساني فهي لا تقل أهمية عن الوسائل السابقة، فهي تعمل على نقل المعلومات والآراء والاتجاهات التي يعد كل منها في لغة الإعلام رسالة يبعث بها المرسل إلى المستقبل بغرض التأثير فيه تحقيقاً لهدف معين ويعني مفهوم الاتصال بأنه علم التفاعل بين الأفراد الذي تترتب عليه نتائج سلوكية متوقعة (٢٩).

وتبرز أهمية وسائل الإعلام من خلال التأثير الذي تتركه في شخصية المستقبل، فقد أشارت بعض لدراسات في مجال الاتصال الجماهيري إلى أنه على الرغم من تعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية، إلا أن للإعلام خصوصية في هذا المجال فهو يعمل على نقل ثقافة المجتمع ويساعد على تشكيل الأفكار والمعتقدات التي يحملها الشباب عن المجتمع، كما تقوم بنقل الأفكار والمعلومات من خلال التكنولوجيا الحديثة، وهذا بدوره يؤدي إلى تكوين وبناء السلوك الإنساني فضلاً عن تحديد قيم وأذواق الأفراد مما يحدد نوعية الثقافة في الوسط الاجتماعي الذي ينتمون إليه (٣٠).

إلى جانب ما تقدم يمكن القول: إن كافة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة تلعب دوراً بارزاً في تكوين شخصية الفرد وتطبيعها الاجتماعي على أنماط سلوكية معينة وهنا لا بد أن تعمل على بناء وتكوين سلوكه الإنساني (٣١).

في هذا السياق نقول إن وسائل الإعلام بما تقدمه من برامج مختلفة وأفكار وقيم وعادات تعد مصدراً مهماً من مصادر السلوك الإنساني، كما تساهم في تغيير القيم لدى هؤلاء الأفراد إما إلى الأفضل أو الأسوأ.

## المبحث الثالث

### دور الوسط الاجتماعي في تكوين السلوك المنحرف

يرى علماء الاجتماع أن سلوك الفرد هو ناتج عن الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، وأن الفرد المنحرف هو في الغالب يعود إلى ظروف خاصة، اتسمت بعدم الاطمئنان والاضطراب الاجتماعي، ويرى أستاذ الطب الشرعي لأكاس اجين Lacass Agne (أن العامل المهم هو البيئة الاجتماعية، فالوسط الاجتماعي هو مزرعة الإجرام، والمجرم ليس له أهمية بذاته إلى أن يجد البيئة التي تساعد على تكوينه وإظهاره) (٣٢).

كما يرى العالم الإسباني ساليلاس Salillas بأن المجرم هو شخص غير متكيف ولا متناسب وفق محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه وعلى ذلك فهو يحاول دائماً أن يكيف نفسه حسب هذا المحيط بطريقة ملتوية شاذة تكون أفعاله وتصرفاته إجرامية لمخالفتها لنظم المجتمع الذي يعيش فيه (٣٣).

وغالباً ما يستعمل مفهوم الانحراف الاجتماعي في توضيح السلوك الذي لا يتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمد عليها المجتمع في تحديد سلوك أفراد.

ويعرف السلوك المنحرف أنه: السلوك الذي يخالف التوقعات الاجتماعية النظامية التي يعتبرها النسق الاجتماعي عامة ومقبولة وشرعية (٣٤).

فالانحراف يعني من المنظور الاجتماعي الخروج عن المألوف من السلوك الاجتماعي.

ويعد العالم روبرت ميرتون R.Merton أفضل من عرف السلوك المنحرف من حيث علاقته بالبناء الاجتماعي حيث يقول في هذا الصدد أنه لا يعني انهيار في التركيب الفردي للأفراد أنفسهم إنما يمثل انحرافاً اجتماعياً ينشأ عن الثقافة والتنظيم الاجتماعي، أي هو خروج السلوك وابتعاده عن المعايير السائدة (٣٥).

إلى جانب ذلك يمكن القول إن السلوك المنحرف يرجع في الغالب إلى البيئة الفاسدة التي يلتقي فيها مجموعة من الأفراد المنحرفون، وأن انحراف الأحداث يتعلق بالبيئة وأهمها عدم رعاية الوالدين وتأثيرهم السلبي أحياناً.

وفي هذا السياق إن فهم فرد واتجاهاته يجب النظر إليه من خلال علاقاته بالعالم الخارجي، وبالتالي فإن انحراف الأفراد غالبا ما يعود إلى الوسط الاجتماعي السيئ الذي نشأوا وترعرعوا فيه، وأن وجود الطفل في بيئة أسرية غير ملائمة ربما يكون من الأسباب ذات العلاقة الوطيدة في إيجاد البيئة الملائمة للانحراف السلوكي، بالرغم من أن هناك عوامل أخرى ساعدت على الانحراف تتعلق بشخصية الفرد واستجابته للظروف المحيطة به. وإذا ما تكلمنا عن الأسرة ودورها في بناء السلوك فنجد أنها الوسط الأول لتزويد الفرد بالثقافة الاجتماعية التي تساعد وتؤهله للنضوج الاجتماعي مما يحقق له القدرة على التوفيق بين الحاجات الضرورية والمتطلبات الاجتماعية، فكلما اعتمدت الأسرة التربية الصحيحة كلما ساعد ذلك على تهذيب سلوك أفرادها، كما أن التربية الخاطئة للحدث ينشأ عنها جنوحه ونشرده (٣٦).

وهنا يمكن القول إن تعرض الأسرة إلى أي خلل يمكن أن ينعكس على أفرادها ويشجعهم على السلوك المنحرف، فنجد أن أخطر اختلالات البيئة العائلية تكمن في ضعف المستوى السلوكي للعائلة إذ إن الطفل الذي ينشأ في عائلة استطاب أفرادها الرذيلة ينساق غالبا مع ذويه في خطاياها دون أن يساوره أي شعور بالإنثم، وتزداد الحالة إذا قامت العائلة بتشجيع أبناءها على اقتراف الرذيلة والإجرام بغية استغلاله للحصول على مغانمها المحرمة. ثمة قضية يجدر الإشارة إليها: فقد أكد علماء الاجتماع بأن المسكن الرديء سبب من أسباب الانحراف الاجتماعي، وذات علاقة متفاعلة مع السلوك المنحرف، حيث اتضح من بعض الدراسات أن العلاقة بين المساكن الرديئة والسلوك المنحرف تتبين من خلال ما يأتي:-

- تزداد نسبة الانحرافات في المناطق المتخلفة التي تنقصها المرافق المادية، حيث يكثر التجمع السكاني وترتفع درجة التزامم، إلى جانب انتشار حلقات المقامرة والحانات وبيوت الدعارة.
  - إن كثافة حجم الأسرة يؤدي إلى أن يشترك صغار الأولاد والبنات في نفس المكان مع الكبار، وأحيانا مع غير أفراد الأسرة، وكذلك قد يشترك المراهقون من الجنسين في نفس الغرفة مما يحرك غرائز الجنسين فيدفعهم تبعا للوازع النفسي والديني أما للكبت وبالتالي اعتلال الشخصية والانخراط في خط الانحرافات الجنسية.
  - المسكن الضيق أو المشترك يدفع بالطفل إلى الهروب من المنزل كلما سمحت الفرصة والتجمع في الشارع كنتيجة لما يشعر به من توترات وضغوط، مما يدفعه للالتقاء مع غيره من الأحداث وتكوين العصابات ومزاولة أنماط السلوك المنحرف بشتى أشكالها بغية تحقيق الهروب النفسي من الواقع المؤلم الذي يعيشه هذا الطفل (٣٧).
- نقف قليلا لنقول إن السلوك المنحرف ما هو إلا صراع بين رغبات وطموحات ودوافع الفرد من جهة ووسائل الضبط الاجتماعي الذي يعتمده المجتمع والجماعة من جهة أخرى، فالانحراف ما هو إلا نتيجة لفشل وسائل الضبط الاجتماعي في السيطرة على الدوافع الطبيعية الكامنة عند الإنسان.
- تأسيسا على ما تقدم يمكن القول: إن غالبية أصحاب النظريات الاجتماعية وخاصة نظرية الضبط الاجتماعي: Social Contral يميلون في تفسيرهم للسلوك المنحرف إلى حرمان الشخص من الحب والولاء من الوسط الذي ينتمي إليه، فشعوره بعدم الانتماء أو النذ أو عدم الرغبة فيه من قبل الآخرين أو أسرته باعتباره مثله الأعلى لا بد أن يؤدي إلى السلوك المنحرف (٣٨).
- كما يرى العالم هيرش أن سبب الانحراف هو ضعف أو فقدان الرابطة بين الفرد والجماعة (٣٩).
- وهناك نظريات أخرى تفسر ماهية السلوك المنحرف منها نظرية الوصمة فيعتقدون أن الأسباب التي تقف خلف السلوك المنحرف هي الوصمة الاجتماعية: Social stigma التي تلصق بالفرد في حالة ارتكابه فعلا مخالفا للقانون فيوصم بالانحراف من قبل الوسط الذي ينتمي إليه، إن ردود فعل المجتمع اتجاه هذا الفرد ستكون سلبية وقاسية فقد يحرم في بعض الأحيان من بعض الامتيازات وتغلق أمامه أبواب العمل والدراسة وبذلك يتجه نحو السلوك المنحرف كالسرقة وتعاطي المخدرات وغيرها من السلوكيات (٤٠).
- إلى جانب هذا وذاك نجد أن هناك علاقة متفاعلة بين السلوك المنحرف وبعض القضايا الاجتماعية ومنها على سبيل المثال قضية الفقر، وهنا نطرح السؤال التالي: كيف يساهم الفقر في تفعيل السلوك المنحرف؟ من هنا يمكن القول إن ظاهرة الفقر في الغالب تحرم بعض الناس من المشاركة الاجتماعية في جميع المجالات الحياتية، كما أن تأثير الفقر لا ينفصل عن غيره من العوامل النفسية والاجتماعية، إذ انه يؤثر ويتأثر بمستوى الطموح لدى الأسرة وبالوضع الطبقي والثقافة السائدة في المجتمع.
- ولذا فقد أثبتت مجموعة من الدراسات أن الفقر هو احد الأسباب الرئيسية لجميع أنواع الانحرافات الاجتماعية، كانهزاف الأحداث والاتجاه نحو السرقة والإجرام والانحرافات السلوكية بمختلف أشكالها: منها الإدمان على الكحول والمخدرات فضلا عن الانحرافات الجنسية التي يندفع أحيانا الأحداث اتجاهها للحصول على مبلغ بسيط من المال لإشباع رغباتهم، وهذه السلوكيات ليست ببعيدة عن مجتمعنا العراقي الذي تعرض خلال الفترة الراهنة إلى هزات عنيفة أدت إلى تمزيق بنائه القيمي والاجتماعي كما أدت إلى اختلالات ساعدت على إفرازات سلبية انعكست على أفراد المجتمع وخاصة فئة المراهقين والشباب التي تعد أكثر تعاطيا مع هذه المشاكل.

ثمة قضية أخرى تتعلق بالسلوك الإجرامي فقد يرى ميرتون أن لكل مجتمع أهداف معينة يسعى لتحقيقها من خلال وسائل مشروعة ارتضاها المجتمع، ولكن داخل كل مجتمع نجد أن هناك بعض الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي حرمت من تحقيق هذه الأهداف وبالتالي فإنهم يتبعون وسائل غير مشروعة للوصول إلى ما يبتغون وفي هذه الحالة نجد أن هؤلاء يخرجون على عرف الجماعة وعلى قوانينها التي ارتضتها فيحرفون عن السلوك السوي.

كما أشار أيضا العالم سذرلاند من خلال نظرية التعلم الاجتماعي بأن الفرد في أي مجتمع يتعرض لمؤثرات أساسية من الجماعات الأولية وهم الأفراد الذين يتصل بهم وله معهم علاقات حميمة أو قريبة وتفاعلات يومية كالأسرة والأصدقاء وغيرهم وهم جميعا يساهمون في بناء هذا السلوك وخاصة عندما تكون هذه الأوساط مضطربة في بنائها.

ومن هنا نجد أن المجتمع العراقي اليوم أمام منظومة جديدة من المفاهيم والسلوكيات ذات المضامين الانحرافية إذ أسهمت ظروف الأزمات (حروب، حصار، احتلال) فضلا عن التطور التقني وثورة المعلومات المصاحبة للعلمة، وانفتاح الحدود بين بلدان العالم، في انتشار العديد من الأنماط الخطيرة من السلوك المنحرف والجريمة المنظمة والتي عرضت العديد من البشر إلى الخطر المستمر كل هذا يهدد بدوره الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي (٤١).

وفي هذا السياق يشير الأستاذ الدكتور عدنان ياسين إلى مجموعة من النماذج الانحرافية التي طفت على سطح المجتمع العراقي نذكر بعضها من هذه النماذج التي تعرض لها مجتمعنا خلال فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي:

١. اعتداءات وانحرافات سلوكية في المعتقلات كما حدث في سجن أبي غريب .
٢. إغراء بعض الجماعات بمبالغ مادية وخاصة فئة الشباب بالقيام بأعمال تخريبية فضلا عن القتل العشوائي الذي تعرضت له معظم محافظات البلد كما طال هذا القتل بعض الشخصيات والكفاءات المهمة في البلد.
٣. الإدمان على المؤثرات العقلية والمواد المخدرة غير المشروعة.
٤. المتاجرة بالجسد: (الرقيق الأبيض) (النساء والأطفال لأغراض السخرة والاستغلال الجنسي).
٥. استخدام جرائم الرشوة والتزوير والاختلاس بشكل أكثر مما كان سابقا قبل الاحتلال.

إن هذه النماذج من الجريمة المنظمة لا يمكن أن تنصدي لها الحكومات وحدها على نحو هادف أو من خلال الأشكال التقليدية للتعاون الدولي الظرفي في مجال منعها، ولهذا السبب فإن بناء منظومة ناجحة للحد من هذه السلوكيات المنحرفة هو الكفيل بالحد من أخطارها وتحصين المجتمع منها، فضلاً عن إيجاد فرص عمل للعاطلين ومتابعة نشاطاتهم لفترة زمنية معينة لإعادة ثقة مجتمعهم بهم (٤٢).

وليس ثمة شك إن انتشار السلوك المنحرف والإجرامي في المجتمعات الإنسانية يؤدي إلى فرض تحديات على صانعي القرار ومنفذيه وكنيجة للتحويلات الاجتماعية العامة التي شهدتها المجتمع العراقي في فترة ما بعد الاحتلال فقد زاد اهتمام العامة بالخوف من الانحراف الاجتماعي بكل مظاهره، ومن الاهتمام به كمشكلة اجتماعية تهدد الأمن الوطني والاستقرار النفسي والاجتماعي للمجتمع، وهذا يتطلب رصد المصادر المناسبة لمعالجة وتحديد الفئات المتضررة منها من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى هذا المجتمع.

## المبحث الرابع

### دور بعض العوامل الاجتماعية في تعاطي المخدرات

#### تمهيد

تلعب المؤسسات الاجتماعية دورها في تكوين السلوك السبي خصوصاً إذا ما تعرضت لبعض العوامل الاجتماعية السلبية المشجعة على الانحراف ومنها ما يأتي..

#### أولاً- المحيط الأسري المضطرب:

تعد الأسرة من النظم الاجتماعية المهمة في كافة المجتمعات، وهي الخلية الأساسية لبناء أي مجتمع، حيث تقوم بالعديد من الوظائف المهمة المتفاعلة في البناء الاجتماعي، إلا أن تعرض الأسرة إلى بعض الاختلالات والمؤثرات لا بد أن ينعكس سلباً على أداء أدوارها، وهذا ينعكس على عملية التنشئة الاجتماعية لأبنائها فالتفكك الأسري أو انفصال أحد الوالدين وسلبية العلاقة بينهم أو بين الأبناء والتميز بين أدوار الذكور والإناث وما ينتج عنه من عدم المساواة كل ذلك له أثره في توجيه السلوك مما يؤدي إلى السلوكيات المنحرفة كتعاطي المخدرات مثلاً.

ويرى بعض العلماء كما أن للأسرة دور أساسي في بناء الشخصية الجيدة لها أيضا دور أساسي في تشكيل الشخصية المضطربة عن طريق عدم النجاح في القيام بمهمة التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة أو عملية التنشئة الاجتماعية المضطربة، حيث يتعلم الفرد قيما ومبادئ خاطئة ومن هذه المبادئ تعاطي المخدرات وقد يكون هذا السلوك متفقا مع معايير سائدة في الأسرة المنشئة ولكنه لا يتوافق مع النظام العام للمجتمع (٤٣).

فالمحيط الأسري المضطرب له دور فاعل في نمو السلوك السلبي كالتعاطي للمخدرات والمسكرات. وفي هذا السياق يمكن القول أن الاضطراب الأسري والخلافات الأسرية العنيفة وتعاطي الأبوبين أو أحدهما للمخدرات وضعف الرقابة الأسرية وانعدام الضبط الأسري تمثل صورا قد تدفع بشكل أو بآخر إلى تعاطي المخدرات (٤٤).

### ثانياً: جماعة الرفقة:

لا شك أن الصحة السيئة سببا وعامل مؤثر في تعاطي المخدرات فالرغبة في التقليد وتزوين طريق المخدرات تدفع كثيرا من الشباب إلى تعاطي المخدرات إما بدافع حب الاستطلاع أو المباهاة والتفاخر بالجرأة والرجولة المبكرة، ومن ثم يكون الانزلاق إلى هاوية الإدمان (٤٥).

إلى جانب هذا تعد جماعة الرفاق وسط اجتماعي مؤثر وفاعل في شخصية كل عضو من أعضاء الجماعة، حيث تمثل وسط اجتماعي صغير يؤثر بشكل ما على شخصية كل فرد، وعن طريق التفاعل مع جماعة الرفاق تنتقل الأفكار وتتعلم السلوكيات سواء كانت ايجابية أو سلبية كشرب الدخان وتعاطي المخدرات (٤٦).

وقد أثبتت العديد من الدراسات بان تعاطي المخدرات بين الشباب والمراهقين في الغالب يعود إلى دعوة من صديق حيث تبين في دراسة أجريت على مجموعة من الشباب، أن من أهم الأسباب التي دعت أفراد العينة إلى تعاطي المخدرات رفاق السوء وبنسبة (٣١%)، كما أثبتت دراسة أخرى أن نسبة (٨٩%) من متعاطي المخدرات قد حصلوا على المخدر لتجربته لأول مرة من أحد الأصدقاء، كما ذكرت الدراسة أن نسبة (٩٦%) من أفراد المجموعة التجريبية لعينة الدراسة تعرضوا إلى ضغط وإغراء من أصدقائهم وزملائهم من المتعاطين (٤٧).

وتأسيسا على ما تقدم إن لرفاق السوء دور فاعل ومؤثر في تعاطي المخدرات، ففي ظل المتغيرات الاجتماعية المتسارعة وتعرض المجتمع العراقي إلى الحروب والأزمات المتلاحقة نجد بان الرقابة من أولياء الأمور أصبحت ضعيفة جدا، وهذا ساعد الأبناء على الانجراف إلى رفاق سوء هذا أدى إلى تفعيل السلوكيات السيئة ومنها تعاطي المخدرات والإدمان عليها، فقد شهد مجتمعنا اليوم انتشار هذه الظاهرة حتى بين الصبيان وهذا الأمر يشكل خطرا كبيرا على البناء المجتمعي ولا بد من الانتباه إلى هذا الخطر والحد منه من خلال اللحمة المجتمعية والتعاون مع الحكومة بكل ما نملك من قدرات فكرية وجسدية.

### ثالثا: وقت الفراغ

إن أهمية وقت الفراغ دفعت العديد من العلماء والمفكرين إلى الاهتمام بهذا الوقت وإعطائه قسطا كبيرا من كتابتهم فنجد سقراط يقول: إن وقت الفراغ لهو أثمن مامتلك، وأن عدم الاهتمام بتنظيم هذا الوقت أدى إلى وصفه بالمشكلة التي تواجه أجيالنا فنجد أن الشباب والمراهقين اليوم يقضون وقت فراغهم في الشوارع والطرق بدون أهداف. وهنا نجد أن هذا الوقت يصبح عقبة أمام هؤلاء فيندفعون إلى ملئه ببعض السلوكيات التي لا تتسجم مع الثقافة العامة ومنها على سبيل المثال ( لعب القمار والتدخين وتعاطي المخدرات وشرب المسكرات ) إن هذه السلوكيات لابد أن تشكل خطرا كبيرا على هؤلاء الشباب فقد تدفعهم إلى هاوية الجريمة.

وفي هذا السياق لابد من طرح التساؤلات التالية: كيف يمكن تفسير العلاقة المتفاعلة بين وقت الفراغ وتعاطي المخدرات؟ وهل يمكن أن ينعكس هذا الوقت انعكاسا سلبيا على النسق القيمي لمجتمعنا؟ وما اثر ذلك على المشاركة الايجابية للمواطنين في توجيه مستقبل مجتمعهم؟

لابد من الاعتراف بان حجم الأسئلة ربما يفوق الإجابات عليها، كما أن طرح الأسئلة لا يقل أهمية عن الإجابة عليها، كما لا يمكن إيجاد إجابات قاطعة في أدبيات علم الاجتماع ولكن ربما نجد في طيات الواقع شيئا من هذه الإجابات.

ومن هنا نقول إن وقت الفراغ غير المنظم لابد أن ينعكس انعكاسا سلبيا على استقرار وأمن المجتمع، فنجد أن فئة الشباب اليوم تتجه نحو الاتجاه الخاطئ ومن دون الاهتمام بأوقات الفراغ، وهذا يؤدي في الغالب إلى دفع

الشباب في تكوين بعض التجمعات المنظمة من أجل تحقيق بعض السلوكيات ونطلق عليها في علم الاجتماع (الثقافة الفرعية) وهو سلوك خارج نطاق الثقافة العامة .

وفي هذا الإطار كتب العالم جورج سول عبارة على درجة عالية من الأهمية معناها (لأول مرة في تاريخ الإنسان نجد عائفاً على الطريق لا يتمثل في الحضارة ذاتها، ولكن في حضارة تتميز بوقت فراغ غير عادي) ومن هذه العبارة يتلخص لنا الموقف فيما يتعلق بالفراغ كمشكلة في حياتنا المعاصرة، وعلى الرغم من أن الناس في هذا المجتمع يستطيعون إدراك مشكلاتهم الاقتصادية والعائلية والصحية بل قد تكون لديهم فكرة واضحة عن كيفية معالجة هذه المشكلات، إلا أنهم كثيراً ما نجدهم لا يدركون مشكلة الفراغ بل لا يمتحنونها الأهمية التي تستحقها، وهنا لابد من القول إننا نعاني من مشكلة الفراغ سواء رضينا أم لم نرضى (٤٨) .

وتأسيساً على ما تقدم يتضح بأن الجميع يعاني من مشكلة الفراغ وهذا الأمر إما يعود إلى قلة وسائل الترويح أو عدم فهمنا لوقت الفراغ فيصبح عائفاً أمام تقدم المجتمع وتنميته وينعكس سلباً على البناء القيمي لأفراد المجتمع فيصبح هذا الوقت عقبة في توجيه المستقبل .

إلى جانب هذا وذاك نقول إن زيادة وقت الفراغ يساعد على خلق جو من الملل بين أولئك الذين لا يعرفون كيف يستفيدون من هذا الوقت، وعلى الرغم من ارتباط الملل بظروف الحياة المعاصرة، فهو واضح عند أولئك الشباب الذين اتخذوا من نواصي الطرقات مستقراً لهم وعند الذين يزرعون الطرقات بلا غاية وعند الذين يقبلون على تعاطي الخمر والمخدرات بشكل جنوني، كل هذه الظواهر بالإضافة إلى ظواهر أخرى مرتبطة بمشكلة عدم القدرة على أدراك قيمة وقت الفراغ (٤٩) .

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى المجتمع العراقي وخاصة فئة الشباب التي تعاني من قلة أماكن الترويح وقضاء وقت الفراغ حينئذ نجد أن عدد غير قليل من الشباب والمراهقين لا ينظم إلى أنشطة الفراغ الايجابية وممارستها كالمطالعة والانتماء إلى النوادي الرياضية وغيرها من المؤسسات الترويحية، حيث نجدهم في الغالب يتجهون إلى الأنشطة السلبية كالوقوف على الطرقات ومضايقة الجيران أو الاتجاه نحو ممارسة لعب القمار وتعاطي المخدرات والمسكرات والتدخين كل هذا يشكل شخصية مضطربة تؤدي إلى الانحرافات والفشل في الحياة الدراسية والاجتماعية (٥٠) .

وثمة قضية يجدر الإشارة إليها، وخاصة في ظل الفترة الراهنة نجد اليوم غالب الشباب يقضي وقته في بعض المقاهي التي يجتمع فيها بعض الزمر السيئة حيث يمارسون سلوكيات لا تتفق مع الواقع الاجتماعي المعتدل الذي نعيشه كالتعاطي وغيرها من السلوكيات المنحرفة والمشكلة في ذلك لا تتعلق فقط بهذا الشاب أو ذاك بل جزء منها يعود إلى أولياء الأمور الذين لا يسألون عن الأماكن التي يذهب إليها أبنائهم، كما يقع جزء من هذه المشكلة أيضاً على الأجهزة الأمنية وعدم مراقبتها لمثل هذه الظواهر هذا بدوره ساعد على تفاقم وزيادة هذه السلوكيات .

#### رابعاً: وسائل الإعلام :

تشكل وسائل الإعلام بأشكالها المتنوعة المقروءة والمسموعة والمرئية أهمية كبيرة في تكوين وبناء سلوك الفرد، فكما تؤثر في تكوين السلوك السوي في نفس الوقت تساهم في تكوين السلوك السلبي المضطرب، ولذا يطلق على هذه الوسائل بأنها سلاح ذو حدين، ومن هنا نقول بأن وسائل الإعلام تشكل خطراً كبيراً على سلوك الشباب وخاصة ما يتعلق في تعاطي المخدرات، فقد أثبتت العديد من الدراسات بأن هناك علاقة بين متابعة الأفلام التي تحتوي على العنف وتعاطي المخدرات فضلاً عن الأفلام العاطفية حيث وجدت هذه الدراسات أن هذه الأفلام تعمل على بث روح الجريمة، وهناك من الأفلام ما يصور أماكن التي يذهب إليها أبنائهم، كما يقع جزء من هذه المشكلة ترسم وتكون سلوك الفرد وترسم للمجرمين المناهج التي يتبعونها (٥١) .

وفي هذا السياق نرى بأن وسائل الإعلام تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل السلوك المنحرف والاتجاه نحو تعلم سلوك التعاطي والإدمان على المخدرات، وخاصة نحن اليوم أمام منظومة من البث الفضائي المفتوح، فنرى الشباب والمراهقين يتجهون إلى متابعة وتقليد القيم الفاسدة التي لا تتسجم مع واقعنا العربي وقيمه، وهذا لا بد أن يهدد البناء الاجتماعي لمجتمعنا .

إلى جانب هذا لا يمكن أن ننكر دور أجهزة الإعلام والدعاية الضخمة للمخدرات، التي ظهرت في صورة شعارات خادعة دفعت كثير من الناس إلى الإقبال عليها، كالإعلان مثلاً عن أقراص تجعلك تخذل إلى النوم الهادئ وأقراص تفتح شهيتك إلى الطعام وأخرى تقمك حيوية وبهجة (٥٢) .

أن ما تقوم به الآلة الإعلامية من تضليل دفع إلى زيادة انتشار المؤثرات العقلية والنفسية ازدياداً سريعاً وأصبح من السخرية أن عصر وسائل الإعلام بات عاجز عن أداء رسالة التوعية للحفاظ على الناس والشباب خاصة، كما بات عاجز عن التصدي لظاهرة المخدرات (٥٣) .

ثمة قضية أخرى يجدر الإشارة إليها: فقد تبين من خلال العديد من الدراسات ومنها دراسة أجريت على الولايات المتحدة الأمريكية شملت (٤٠٠٠) فرداً من مدمني المخدرات، توصلت الدراسة إلى أن مشكلة تعاطي المخدرات والإدمان عليها تعود وبشكل كبير إلى عمليات التنشئة الخاطئة التي يستقبلها الأفراد من وسائل الإعلام (٥٤) .

إلى جانب العوامل السابقة هناك عوامل أخرى ساعدت على انتشار المخدرات وغيرها من السلوكيات السلبية فنجد أن ضعف الوازع الديني يترك تأثيراً واضحاً في شخصية الإنسان، فالفرد الذي لا يبالي في قضايا الحرام والحلال، كما أن قلب المؤمن إذا لم يمتلئ بالإيمان فإن قلبه في الغالب سينصرف إلى المحرمات، ومنها المخدرات (٥٥).

إلى جانب هذا وذاك نجد أن التغير الاجتماعي المفاجئ الذي حدث في البلدان المصنعة وعلى الأخص في البلدان المتطورة، إذ قد يؤدي التغير المفاجئ في القيم إلى اتجاه الأفراد نحو ممارسة بعض ألوان السلوك المضطرب، أن هذه التغيرات المتسارعة لا بد أن تترك أثرها على تماسك الأسرة وأفرادها نتيجة الصراع بين الجديد والقديم مما يؤدي هذا الصراع إلى الاندفاع نحو التعاطي والإدمان.

وقد يرتبط تعاطي المخدرات أيضاً بالظروف الاجتماعية السيئة مثل الحرمان والفقر والبطالة وانخفاض المستوى التعليمي وقلة الخدمات الاجتماعية وسوء السكن مما يؤدي إلى التوتر والقلق فيجد بذلك الفرد أن الوسيلة التي تخفف من حدة هذه المشكلات هو الإقبال على تعاطي الكحول والمخدرات.

وفي هذا السياق يرى روبرت لويز أن تعاطي المخدرات هو نتيجة إلى تفكك في قيم جماعة الأقران ومشكلات الدور فضلاً عن تجربة الحياة العائليّة يضاف إلى ذلك ضعف سلطة الدولة وضعف الأحوال المعيشية التي تدفع البعض من أعضائها إلى الكيسلة والهروب من الوسط الذي ينتمون إليه (٥٦).

## المبحث الخامس

### نماذج من المشكلات الاجتماعية ذات العلاقة بالمخدرات

#### أولاً- السلوك الإجرامي:

من القضايا المرتبطة بمشكلة المخدرات العلاقة المتفاعلة بين تعاطي المخدرات والسلوك الإجرامي، ولفهم هذه العلاقة لا بد من طرح بعض التساؤلات: ماهو مفهوم السلوك الإجرامي؟ وما هي العلاقة المتفاعلة بين تعاطي المخدرات والسلوك الإجرامي؟ وهنا نقول إن السلوك الإجرامي في اصطلاح العلماء بأنه (انتهاكاً للقانون الجنائي، فلا يعد الفعل جريمة إلا إذا كان القانون الجنائي ينهى عنه، مهما تكن درجة منافاته للأخلاق، وعدم لياقته، أو استحقاله للوم والتعنيف، فهو مجموعة القواعد التي أصدرتها السلطة السياسية المختصة) (٥٧).

فجريمة المخدرات من اشد أنواع السلوك الإجرامي تأثيراً على المجتمع، كما تعد من أبرز الأسباب للانحراف حيث إن نسبة كبيرة من المنحرفين كان انحرافهم نتيجة تعاطي المخدرات، وكثيراً ما يندفع المتعاطي الذي لا يكفي دخله لإشباع حاجته من المخدرات لارتكاب الجرائم الأخرى، فيندفع طالب الحصول على المخدرات عبر قنوات السرقة والنصب والسلب والاختلاس والرشوة والخطف والضرب والقتل وإفشاء الأسرار حتى أنه قد يخون الحكومة والأوطان (٥٨).

وليس ثمة شك أن تناول المخدرات لا محال يؤدي إلى ضرر بالغ بالفرد والمجتمع على حد سواء، وتسوق شاربها إلى ارتكاب كثير من الجرائم في حق نفسه وجميع من حوله، فمتعاطي المخدرات يخالف القانون والشريعة وبذلك فهو يشجع نفسه على مخالفة قوانين أخرى والآخرين.

وفي هذا السياق يمكن القول: إن العصابات الخطيرة تجد المتعاطين صيداً سهلاً لعمل معهم في حقل نشاطهم الإجرامي كالدعارة والاتجار بالمخدرات، حيث نجد كثيراً ما يستغل مهربي المخدرات وتجارها المتعاطين في المعونة في التهريب وبذلك ينتقلون من مرحلة التعاطي إلى مرحلة اشد خطورة واشد إجراماً وغير ذلك من الأفعال في مجال الجريمة، فمثلاً المتعاطي ذو الدخل المحدود، الذي غالباً ما يلجأ إلى سلوك غير مشروع مثل السرقة أو النصب أو الرشوة للحصول على النقود اللازمة لشراء المخدرات (٥٩).

وتأسيساً على ما تقدم: إن اندفاع متعاطي المخدرات إلى السلوك الإجرامي يعود بشكل أساسي إلى الدور الفاعل الذي يتركه المخدر في شخصية المدمن حيث يسبب له الهياج والوقوع في هذا السلوك، فالتأثيرات التي يحدثها المخدر في عقول المتعاطين يؤثر في تفكيرهم السوي فيدفعهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي بدون وعي (٦٠).

ومن هنا لا بد من القول إن ما يتعرض له المجتمع العراقي من جرائم منظمة كالقتل وتدمير البنى المجتمعية وانتشار المؤثرات العقلية والمخدرات بأشكالها المختلفة وفي غالب محافظات البلد وخاصة بغداد ومناطق الجنوب المجاورة للأراضي الإيرانية تعد مشكلة خطيرة تهدد حاضر ومستقبل البلد، والمشكلة أن هذه الجرائم اليوم تفوق ما كان عليه البلد قبل عقود قليلة والسبب يعود إلى انهيار المؤسسات الضبطية الرسمية وغير الرسمية مما ساعد على تفعيل الفوضى الأمنية وافتتاح الحدود أمام كل المجرمين، يضاف إلى ذلك خطر آخر حيث أن بين صفوف المتعاطين أصبحت هناك فئات من صغار العمر الذين لا تتجاوز أعمارهم (١٤) سنة، وما يزيد الخطورة إلى ما ذكر أعلاه أن بعض أنواع المخدرات وخاصة التي تدخل عن طريق إيران توصف بالخطيرة جداً حتى إنها تتلف الجهاز العصبي خلال شهر واحد.

إذن إن المجتمع العراقي اليوم أصبح يواجه مشاكل أكثر خطورة مقارنة بالوضع قبل الاحتلال، بسبب انتشار أنواع مختلفة من المخدرات كالأفيون والهروين والحشيش وغيرها من الأنواع الأخرى علماً أن هذه الأنواع لم تكن في الغالب موجودة قبل الحرب الأخيرة على العراق ، أما اليوم فالمشكلة تفاقمت لسوء الوضع الأمني وهذا يهدد استقرار المجتمع العراقي ،ومن هنا نقول إن مجتمعنا أمام هجمة خطيرة لا بد من الانتباه إليها والحد منها. وثمة قضية يجدر الإشارة إليها وخاصة ما يتعلق بالجرائم المنظمة اليوم في المجتمع العراقي حيث يضم هذا النوع من الجرائم عمليات التهريب والاتجار بالمخدرات والبغاء وعمليات السطو الكبرى وغيرها(٦١).

وهكذا فقد أصبحت جريمة انتشار المخدرات وبيعها تتجه نحو مزيد من الاحتراف والتدويل ،فالمخدرات أصبحت خطر حقيقي (يتجاوز الحدود الإقليمية) وقد تفاقمت هذه المشكلة في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرون مما سجلت زيادة كبيرة في عدد المتعاطين ،وتمثل المخدرات تهديدا حقيقيا وخطيرا للمجتمع الغربي فضلا عن المجتمع العربي مما يهدد امن واستقرار البناء الاجتماعي(٦٢). ونجد اليوم توجهات الشباب وغيرها من الفئات في المجتمع العراقي نحو تعاطي المخدرات يضع هذا المجتمع في مصاف المجتمعات المستهلكة لهذه المواد وخاصة في الفترة الراهنة التي تعرّض نسيج المجتمع العراقي إلى التمزيق، هذا بدوره عرض امن المجتمع الداخلي إلى اخطر أنواع التهديد.

إلى جانب ما تقدم نجد هناك جرائم أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها منها بعض العمليات الإرهابية التي يقوم بها مجموعة من العصابات بالوقوف على الطرق الخارجية بغداد -عمان وغيرها من الطرق حيث تقوم هذه العصابات بتسليب السيارات وقتل من فيها،فضلا عن القتل على الجنسية التي تقوم به بعض الجماعات المسلحة التابع إلى جهات مختلفة،كذلك يذكر الكثير أن بعض هذه الجماعات تتعاطى بعض أنواع الحبوب التي تساعد على الاندفاع نحو هذه الجرائم بكل جرأة،وهذه الظواهر تعد حديثة من نوعها على تاريخ المجتمع العراقي مقارنة بما كان قبل الاحتلال.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى بعض الآثار السلبية التي حققتها الأزمات والحروب على صعيد الإنسان والمجتمع ومنها(٦٣):-

١. إن الوسائل والإجراءات الأمنية لم تكن مثالية تماما ،فهناك أيضا حالات من سوء الأداء الوظيفي التي توفر عاملاً مشجعاً للكثير من الأفعال التي لا تتسجم مع الضوابط والمعايير والسياقات السائدة.
٢. انتشار العديد من السلوكيات السلبية واستشراء العديد من الظواهر التي لم يألّفها المجتمع العراقي من قبل ،إلى جانب التوترات الطائفية والعرقية التي باتت تهدد النسيج الاجتماعي وتندرز بمنزلق خطير.
٣. إن مصادر التهديد الخارجي للأمن الاجتماعي تجلت بشكل واضح من خلال توظيف الإعلام والاعتماد على بعض القوى السياسية في الداخل كي تعبر عن مشروعه ،فضلا عن مرور المتسللين للقيام بعمليات داخل العراق ،إلى جانب تهريب المخدرات وانتشارها بشكل لم يعهده المجتمع العراقي مقارنة بالسابق وخاصة قبل الاحتلال.

وهنا لا بد من القول أن هذه التحولات التي تعرض لها المجتمع العراقي ساعدت في اتساع نطاق السلوك الإجرامي ودفعته إلى استشراء أنواع مختلفة من السلوكيات السلبية كالسرقة وتعاطي المسكرات والمخدرات،كما تكمن الخطورة من خلال بعض العقائد الفلسفية التبريرية لبعض أنواع السلوكيات كأن يسرق الشخص ويبرر سلوكه بأنه فقير ،أو يقتل شخص ويتهم بأنه خائن لوطنه وغيرها من السلوكيات التي تبرر من خلال بعض الجماعات وهذا الأمر لا بد أن يهدد امن واستقرار المجتمع.

## ثانياً-العنف والإرهاب:

من القضايا المهمة والمرتبطة بمشكلة المخدرات العلاقة المتفاعلة بين المخدرات والإرهاب ،ولفهم وتحليل هذه العلاقة لا بد من طرح بعض التساؤلات :ماذا نعني بمفهوم الإرهاب ؟وما هي العلاقة المتفاعلة بين المخدرات والإرهاب؟ وما هي الظروف الاجتماعية التي تساعد في تفعيل هذه العلاقة؟ وما هي الدوافع ازاء ذلك ؟

لا بد من القول إن حجم هذه الأسئلة ربما يفوق الإجابة عليها،إلا أن هذه الأسئلة لا تقل أهمية عن الإجابة عليها،ولا بد من الاعتراف انه لا توجد إجابات قاطعة حول هذه الأسئلة في أدبيات علم الاجتماع وعلم الإجرام،ولكن ربما نجد في طيات الواقع شيئاً من الإجابات ،التي توضح هذه العلاقة،حيث إن الكشف عن علاقة السلوك الإرهابي بتعاطي المخدرات ، يساعدنا على فهم وتفسير مدى الخطورة الناجمة عن هذا السلوك .

وفي هذا السياق يعرف الإرهاب كما جاء في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بأنه(كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به،أيا كانت بواعثه أو أغراضه ،يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ،ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس ،أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأماكن العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر)(٦٤).

وبناء على دراسات وتقارير يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن ثمة علاقة بين المنظمات الإرهابية ومنظمات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، حيث توفر الأولى الحماية للأخيرة مقابل توفير سيولة نقدية لها من أجل قيامها بأعمالها الإرهابية، وحسب تقارير الأمم المتحدة إن تجارة المخدرات تجاوزت ٤٠٠ مليون دولاراً سنوياً وأن ١٠% من هذا المبلغ تذهب للمنظمات الإرهابية (٦٥).

إن تعاطي المخدرات يحطم إرادة الفرد المتعاطي، وذلك لأن تعاطي المخدرات يجعل الفرد يفقد كل القيم الدينية والأخلاقية ويتعطل عن عمله الوظيفي والتعليم مما يقلل إنتاجيته ونشاطه اجتماعياً وثقافياً ويحد من علاقته مع الآخرين، هذا الأمر يشكل لديه القلق والإحباط وبالتالي يقع فريسة العنف والاتجاه نحو ترويع الناس، فيصبح المجتمع عرضة إلى التهديد المستمر.

وما يتعرض له المجتمع العراقي من ظروف وأزمات ساهمت بدورها في وضع العديد من الناس في صفوف المتعاطين للتخلص من الكبت والملل، بل اتجه البعض إلى الانتماء إلى المجموعات الإرهابية للحصول على مبلغ من المال من أجل شراء المادة المخدرة فضلاً عن إشباع غرائزه الجنسية.

وقد أشارت دراسة أن نسبة ٧٦% من المتعاطين ارتكبوا جرائم عنف وإرهاب وخاصة ما يتعلق بجريمة القتل، كما أشارت الدراسة على أن شخص قتل طفلة بسبب تأثير المخدر، وفي الدراسة التي أجريت على المجرمين الجنسيين في المجتمع العربي ظهر من نتائج البحث أن الغالبية ٧٠% من المحكوم عليهم بجرائم جنسية كانوا يشربون المسكر وتبين أن الخمر وإدمانه يدفع إلى ارتكاب الأفعال الجنسية الشاذة كاللواط بنسبة ٦٨% ويدفع كذلك إلى ممارسة الفحشاء وخاصة الزنا ٧٠% ويساهم أيضاً في ارتكاب الأفعال الجنسية بقوة مع الإناث كالاغتصاب بنسبة ٦٧% وكذلك يجعل عند الفرد ميلاً نحو هتك عرض الذكور بنسبة ٧٥% والبيانات الإحصائية السابقة تبرهن على أن شرب المسكرات يشجع عند المجرمين الجنسيين بشكل عام وهو من الأسباب الرئيسية في ارتكاب الفعل الجنسي المحرم وقد اعترف الطب الحديث بأن الخمر عند شربها تغطي المناطق المخية العليا وهي الموجودة في القشر لفصي المخ (وهي مركز الإرادة والأخلاق والتفكير والرؤية كما أثبتت إحدى الدراسات التي حاولت كشف العوامل المرتبطة بالجريمة أن ٢٧% من المحكوم عليهم بأفعال جنائية كانوا يتناولون المخدرات وأن المخدر يدفع بقوة بالفرد إلى ارتكاب جرائم الاعتداء الجنسي كهتك الأعراض والاغتصاب (٦٦).

ويزداد سوء تعاطي المخدرات والمسكرات عندما تتحول إلى الإدمان، فالإدمان يذهب بالعقل ويحدث فيه انفصال كلي بين العقل والجسد وبالتالي أن حاجة المدمن على المادة المخدرة تدفعه من غير وعي إلى ارتكاب العديد من أعمال العنف والإجرام للحصول على المخدر بأي وسيلة.

وهنا لا بد من القول أن الوقوع في جرائم العنف والإرهاب لا يمكن أن تربطها بعامل واحد بل هناك مصفوفة من العوامل المتداخلة والمركبة التي ساعدت على تفاقم هذه الظواهر، فالاعتبارات الفردية والأسرية والاجتماعية لا بد أن تسهم في ظهور مثل هذه الأشكال من العنف، فضلاً عن العوامل البيولوجية مثل المرض العصبي في الرحم يمكن أن يجعل الطفل مسبقاً ميالاً إلى العنف، كما أن الإهمال العاطفي والإساءة الجسدية في الطفولة المبكرة، يمكن تؤدي إلى مثل هذه السلوكيات في السنين اللاحقة من العمر، فضلاً عن الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد كلها ساهمت في تشكيل هذه السلوكيات الإجرامية.

نقف قليلاً لنقول: إن خطورة المخدرات وما يرتبط بها من عمليات إجرامية في المجتمع العراقي تستدعي منا الوقوف عندها والاهتمام بهذا الجانب الخطير، لأن المخدرات اليوم تشكل تهديد أخطر من الحرب المعروفة بل إنه إرهاب أشد خطورة من الإرهاب المعروف وإنها توصف اليوم بكونها سلاحاً من أسلحة الدمار الشامل وفايروساً قاتلاً، ومن هذا المنطق يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين المخدرات والإرهاب، وتتفاقم الخطورة من خلال تورط العديد من الأحداث الذين لا تتجاوز أعمارهم (١٤ سنة) فيصبح هؤلاء فريسة سائغة بين فك المجرمين وتسخيرهم في عمليات إرهابية، فينعكس هذا الأمر سلباً على أمن واستقرار المجتمع.

وثمة قضية أخرى يجدر الإشارة إليها: فقد أشارت بعض التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة إلى وجود علاقة بين تزايد اللامساواة وتزايد جرائم القتل، وهذه العلاقة تعود إلى فعل العولمة التي ساهمت في اتساع دائرة الفقر، مما أدى إلى زيادة الفقراء فقراً والأغنياء غنى وهذا بدوره أدى إلى تفاقم مستويات أعلى من العنف (٦٧). وهناك شواهد كثيرة في المجتمع العراقي من النوع المذكور حيث أفرزت الأزمات طبقات أصبحت أكثر ثراءً وأخرى أكثر فقراً مما اندفعت بعض الفئات للوقوع في فخ التعاطي للتخلص من الفقر بل ذهب البعض إلى حمل السلاح بوجه الآخرين.

ومن هنا يمكن القول إن السلوكيات الإرهابية وغيرها من الظواهر الإجرامية في الغالب تعود للحالة الفكرية لهذا الإنسان أو ذاك، وإن اعتناق أفكار لا توافق واقع الحال، تؤدي بالضرورة إلى حدوث حالة الشيزوفرينيا (الانفصام) وبالتالي الاصطدام مع المجتمع على هيئة سلوك مآل، وتفسير هذه الحالة، أرى بأن القاسم المشترك بين كل تلك السلوكيات وغيرها هو مفهوم اللذة، وهذا الشعور يعني لصاحبه، الخلاص من المعاناة التي تجتاحه سواء كانت فكرية أم نفسية أم اجتماعية أم غرائزية شهوانية، وبغض النظر عن حجم نتائجها، فما يهمنا هنا هو فهم المراد لحدوث ذلك السلوك (٦٨).

وفي هذا السياق: يرى الباحث بان كل هذه السلوكيات مرفوضة ولا تتسجم مع التوقعات الاجتماعية وفي الغالب هي ناتجة عن حالة الضياع والتخبط مما أدى إلى سلوك يتعارض مع الواقع الاجتماعي. نقف قليلا لنقول: إن ما قيل أنفا فيه الكثير من الصحة، إلا أن الحقيقة الماثلة أن لا فارق بين القرار الانفعالي وغير الانفعالي طالما إنهما خرجا من العقل المسيطر عليه من أجل الخلاص من المعانات، ولذلك يمكن القول بان العنف والإرهاب الذي يقع فيه عدد غير قليل من الأشخاص يعود إلى ضياع هؤلاء ومعاناتهم المتكررة فيتجهون إلى التخلص من تلك المعانات باستخدام وسائل خاطئة كتعاطي المخدرات وشرب المسكرات، وخاصة في المجتمع العراقي الذي تعرض إلى العديد من الأزمات منها الاحتلال الأمريكي، والمشكلة اليوم في المجتمع العراقي هناك عوامل أخرى ساهمت بتفعيل هذه الأعمال: كالإحباط والفقر والبطالة والكبت والتهميش، فيندفع الفرد من أجل الخلاص من هذه المعانات الانضمام إلى جماعات يشعر بأنه تحقق له الرضى والارتياح وبالتالي يقع فريسة لهؤلاء العصابات.

وعلى أن نفع كل ما بوسعنا لكي لا يصل مجتمعنا وخاصة فئة الشباب إلى هذه الحالة وذلك بوسائل شتى تحقق في النهاية هيمنة العقل على الفعل من أجل السيطرة على هذه الظواهر والسلوكيات المنحرفة التي باتت تهدد أمن واستقرار المجتمع ولا بد من معالجتها لنحمي الدين والوطن والإنسان.

### ثالثا-البغاء:

مما لا شك فيه إن الأزمات (حروب، حصار، احتلال) التي تعرض لها المجتمع العراقي كان لها الدور الفاعل في انتشار العديد من الظواهر والسلوكيات المنحرفة ومنها ظاهرة البغاء وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة موجودة في العراق منذ زمن بعيد إلا أنها في ظل الظروف الراهنة استشرت بشكل غير محدود وأصبحت تفوق ما كان سابقا، مما شكل خطر كبير على البنى والمؤسسات المجتمعية.

ثمة قضية تجدر الإشارة إليها وهي حالة الفراغ والاختلال الناجم عن قرارات اتخذها الاحتلال الأمريكي بحل مؤسسات أساسية تحفظ الأمن والنظام نجم عنها فوضى وإقصاء وتهميش لشرائع مهمة في المجتمع وهو بذلك يعيد التاريخ نفسه، ولكن على نحو أسوأ مقارنة بفترة الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق، فقد قادت قرارات ممثل الاحتلال بإلغاء مؤسسات الدولة إلى فراغ أمني كامل في الساحة العراقية، بحث وفرت المناخ والبيئة المناسبة لدخول مختلف الشبكات الإجرامية عبر دول الجوار لممارسة النهب وتخريب مؤسسات الدولة فضلا عن الاتجار بالمخدرات وانتشار الفساد الخلقي والبغاء وغيرها من السلوكيات السلبية في ظل الفوضى وغياب القانون.

ومن هنا يمكن القول أن ظاهرة البغاء في الوطن العربي تعود في الغالب إلى فقر النساء وتفقير العائلات، بل تتفاقم هذه الظاهرة في الأقطار غير النفطية، وبرز البغاء أيضا كبديل للشغل، أي كعامل جنسي مأجور تلجأ إليه جيوش الشباب العربي العاطل لمحاربة البطالة، ولا يمكن حصر العامل الاقتصادي في تفسير البغاء في هذا المستوى، لأن إرادة الاستهلاك أصبحت بدورها تدفع الكثير من العرب إلى سلعة الجسد والجنس، فهذه الظاهرة أصبحت تطال أفرادا من فئات اجتماعية متوسطة يتوقون إلى العيش في مستوى يفوق إمكانياتهم المادية الموضوعية (٦٩).

وفي المجتمع العراقي شواهد كثيرة تدل على ما ذكر أعلاه.

وفي هذا السياق: أشار مدير دائرة الإحصاء القضائي في المجتمع العراقي إلى أن البلد تتعرض إلى أخطر موجة لانتقال الايدز بسبب انفلات الحدود الذي سمح بتحريك شبكات خارجية معادية للعراقيين منها شبكات البغاء الناشطة الآن في المدن العراقية الكبيرة وخاصة في العاصمة بغداد وغيرها من مدن العراق (٧٠).

ومن هنا لا بد من الإشارة إلى العلاقة المتفاعلة بين تعاطي المخدرات والوقوع في أعمال البغاء وتفسيرها من خلال النساء المدمنات على تعاطي المواد المخدرة وبالتالي قد تلجأ المرأة المدمنة إلى ممارسة البغاء لإشباع حاجتها من المخدر.

فالمخدرات تؤدي إلى نبذ الأخلاق وفعل كل المنكرات وكثير من حوادث الخيانة الزوجية تحدث تحت تأثير المخدرات وبذلك نرى أن للمخدرات آثار وخيمة على الفرد والمجتمع.

وتشير الدراسات التي أجريت على الإناث المدمنات أن أكثر من ٩٠% من المدمنات قد اتجهن لممارسة البغاء بعد الإدمان على المخدرات وذلك لتوفير ثمن المخدرات، فلا هم للمدمنة سوى توفير ثمن المخدرات ومهما كان الثمن (٧١).

وهنا أن المرأة المدمنة على المخدرات لا بد أن ينتهي بها المطاف إلى الوقوع في الرذيلة وتصبح لقمة سهلة المنال، مما تخسر دورها وأهميتها وفعاليتها وما تتطوي عليه من نيل وجمال، وتعاطي المرأة للمخدرات عدوان ظالم على الذات وهدم للدور يتعدى في تداعياته الخطيرة المتعاطية إلى الأسرة والمجتمع.

وعلى الرغم من هذه العلاقة أدت إلى وقوع بعض النساء في هذه الجرائم، إلا أن ظاهرة البغاء أخذت اليوم في المجتمع العراقي اتجاه آخر يتعلق بالجريمة المنظمة من قبل بعض الساسة وبالتعاون مع شبكات خارجية ساعدت على تهريب عدد غير محدود من الفتيات العراقيات واستغلالهن في هذا الجانب.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول: أن الفقر والتشريد والتهميش القسري الذي تعرض له المجتمع العراقي في ظل الاحتلال دفع العديد من العوائل إلى الوقوع في مثل هذه الأعمال للبحث عن لقمة العيش مما أصبحوا فريسة سهلة بيد العصابات المنظمة وتسخيرهم في تحقيق أهدافهم الإجرامية.

وفي سياق الحديث عن هذه الظواهر الخطيرة نذكر لاورا ليدير الأستاذة في جامعة هارفارد فيما يتعلق بتجارة البغاء الدولية حيث تقول: تتعرض مليون امرأة على الأقل كل يوم بالقوة والغش لتجارة البغاء في جميع أنحاء العالم (٧٢).

ثمة علائم أخرى تتضح من خلال تقرير الخبيرة الأمريكية في شؤون الإرهاب لوريتا نابوليوني نشرته صحيفة (الواشنطن تايمز) كشفت فيه أن ثمن الرهينة العراقية لتشغيلها في الدعارة لا يتعدى (٦٠) دولاراً وفق مصادر في الشرطة العراقية، التي تشير إلى أن العديد من المخطوفات ينتهين للعمل في أسواق البغاء في الأردن الذي تمثل العراقيات ٦٠% من الناشطات فيه (٧٣).

وفي هذا السياق يتضح: أن المجتمع العراقي أمام هجمة قوية تهدف إلى تمزيق نسيجه الاجتماعي من خلال تسخير الأطفال والنساء في الجرائم المنظمة واستغلالهم بشتى أنواع الممارسات والانحرافات السلوكية، إن هذه الظواهر تعد حديثة من نوعها على المجتمع العراقي مقارنة ما كان قبل الاحتلال، والعامل الرئيسي الذي يقف خلف هذه الممارسات هو انهيار منظومة القانون الرسمية مما أدى إلى الفوضى الأمنية وانفتاح الحدود أمام العديد من العصابات المنظمة التي تأتي من الشرق والدخول إلى الأراضي العراقية، وما يساعد على تفاقم هذا الوضع أن هناك شبكات من الداخل تتعاون لتفعيل هذه الجرائم وهذا كله انعكس على بنى ومؤسسات المجتمع العراقي مما جعله فريسة سهلة أمام العصابات الإجرامية وتحقيق أهدافهم.

ثمة قضية أكدها عالم الاجتماع الكندي ريتشارد بولان في كتابه (الأطفال الضائعون... جهنم البغاء) حيث قدر حجم صناعة البغاء على الصعيد العالمي بألف مليار دولار (٧٤).

ومن هنا تصبح تجارة البغاء ثالث تجارة غير قانونية بعد الأسلحة والمخدرات. وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول: إذا كانت صناعة البغاء قدراً للفوضى والأزمات التي تعرض لها المجتمع العراقي، ففي الوقت ذاته أقول وبالتأكيد إنها ليست قدراً لمن يحتفظ بمبدأ الحقوق والكرامة الإنسانية، إن مبدأ الكرامة في رأي هو عامل مهم في حفظ الإنسان من الوقوع في مثل هذه المزالق وفي عالم اتسعت فيه دائرة الانحراف.

ومن هنا لا بد من الاعتراف أن تفاقم وانتشار المخدرات سبب الكثير من الأمراض الاجتماعية كالرشوة والسرقة والانحرافات الخلقية التي تعكر صفوة النظام العام، عن طريق العنف وإتلاف الممتلكات والخيانة والدعارة وغيرها من الأسقام التي تنفّش في المجتمع، وأن المجتمع الذي يقع فريسة للإدمان هو لا مجتمع لأنه سيكون بلا كيان وبلا وعي وإبداع.

نقف قليلاً لنقول: إذا ما اردنا محاربة البغاء وتعاطي المخدرات يجب محاربة الفقر والحروب لأن أغلب بضاعة البغاء والتعاطي هي من المناطق التي تعرضت إلى الفقر وإلى هزات في بنائها الأمني، فالفقر وعدم الاستقرار الأمني من العوامل الخطيرة التي تواجه المجتمعات اليوم ومنها المجتمع العراقي الذي افرز ظواهر متعددة منها ظاهرة البغاء وتعاطي المخدرات وغيرها من الانحرافات السلوكية وإن إعادة هذا المجتمع وتأهيله يحتاج من الجميع مواطنين وحكومات الوقوف يداً واحدة وبناء هذا البلد وهذا الإنسان من أجل مستقبل بعيد عن كل مظاهر الفساد والانحرافات، ولا بد من الاعتراف أن وطنية كل إنسان لا تقبل أن يكون وطنه عرضة إلى هذه الأمراض الاجتماعية الخطيرة، فلا بد من تحقيق الأمن بكل أشكاله الاجتماعي والنفسي وغيرها من الأشكال من أجل تحقيق أمن إنساني شامل، وبالتالي يمكن أن نتكلم عن عراق آمن ومستقر.

## المبحث السادس

### الخاتمة

تتضمن الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة كما تضمنت مجموعة من المقترحات والتوصيات التي تخدم راسمي السياسات وصانعي القرارات، أما أهم الاستنتاجات:

#### أولاً- الاستنتاجات:-

لقد توصلنا في البحث الحالي إلى مجموعة من النتائج التي تمثل في حقيقتها رسم ملامح ومسيرة المخدرات في العديد من المجتمعات ومنها المجتمع العراقي وهي كالآتي:-

١. إن الأزمات والحروب التي تعرض لها المجتمع العراقي خلال القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرون أدت إلى تمزيق نسيجه الاجتماعي، مما ساعد ذلك إلى استئثار العديد من الظواهر الانحرافية والإجرامية ومنها تعاطي المخدرات والإدمان عليها.

٢. ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات بين مختلف الفئات ، وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي ، الذي كان العامل الرئيسي في انهيار وسائل الضبط الرسمية مما ساعد في انتشار العديد من السلوكيات المنحرفة كالإدمان على المخدرات والمسكرات فضلا عن الاتجار فيها.
٣. تشير العديد من الدراسات إلى ارتفاع نسبة المدمنين وخاصة في بغداد والمحافظات الجنوبية، ويعود السبب إلى انفلات الحدود بدون رقابة مشددة وخاصة من جهة الشرق ، حيث ساعد ذلك على دخول العديد من تجار المخدرات وترويجها في صفوف المراهقين والشباب .
٤. إن العلاقة بين تعاطي المخدرات والمحيط الأسري المضطرب علاقة متلازمة ، حيث يخلق جو الأسرة المشحون بالمشاكل والخلافات المستمرة جو من الملل في البيت يساعد هروب الأبناء من البيت واللجوء أحيانا إلى بعض الأقران السيئين مما يساعد في الانحراف وتعاطي المخدرات.
٥. تعد وسائل الإعلام من المصادر القوية في تفعيل ظاهرة التعاطي على المخدرات ، وذلك عن طريق التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي يستقبلها الأطفال من الآلة الإعلامية.
٦. يسهم ضعف الوازع الديني بشكل كبير في إقبال الفرد إلى تعاطي المخدرات ، فالإنسان الذي لا يبالي في قضايا الحلال والحرام يكون أقرب إلى السلوك المنحرف كتعاطي المخدرات والإدمان عليها.
٧. يرتبط تعاطي المخدرات بالظروف الاجتماعية السيئة مثل الحرمان والفقر والبطالة وانخفاض المستوى العلمي وقلة الخدمات الاجتماعية فضلا عن سوء المسكن مما يؤدي إلى التوتر والقلق ، فيجد الفرد في هذه الحالة أن الوسيلة للتخفيف من حدة القلق والتوتر هو تعاطي المخدرات.
٨. هناك علاقة متفاعلة بين وقت الفراغ غير المنظم وتعاطي المخدرات، حيث يؤدي الوقت الطويل غير المستثمر إلى جو من الملل والقلق المستمر وخاصة نحن في المجتمع العراقي نعيش في ظل فوضى أمنية مما أدى ذلك إلى تقلص الأماكن الترويحية وانعكس ذلك بدوره السلبي على الفرد مما اندفع غالب الشباب إلى الالتقاء في بعض الأماكن غير المحصنة من بعض السلوكيات المنحرفة كالمقاهي وهذا دفع البعض إلى تعلم هذه السلوكيات منها تعاطي المخدرات والتدخين ... الخ.
٩. إن انهيار منظومة القانون في المجتمع العراقي وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي ساعد إلى استئراء أنواعا مختلفة من الجرائم المنظمة وخاصة تجارة المخدرات وبيع الرقيق الأبيض من الأطفال والنساء وتسخيرهم في بعض السلوكيات المنحرفة كالbegاء، فضلا عن الجرائم الإرهابية التي عرضة حياة العديد من العراقيين إلى الموت، إلى جانب هذا انتشرت ظواهر أخرى منها السلب والنهب ناهيك عن جرائم الرشوة والاختلاس... الخ.
١٠. هناك علاقة بين تعاطي المخدرات والسلوك الإجرامي حيث يعود هذا السلوك إلى الدور الفاعل الذي تتركه المادة المخدرة في شخصية المدمن مما تسبب له الهياج والوقوع في الجريمة بدون وعي.

## ثانياً: التوصيات والمقترحات:

بعد عرض مجموعة النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذا البحث لا بد من وضع جملة من التوصيات والمقترحات مع ترك آلية التنفيذ لتلك التوصيات والمقترحات إلى الجهات المختصة القادرة على تحديد الآلية المناسبة لتنفيذ التوصيات الواردة في البحث التي تساهم في الحد من خطر مشكلة المخدرات ومنها ....

١. نوصي إلى الجهات الحكومية المسؤولة في مجالات الرعاية الاجتماعية إلى الاهتمام بالمؤسسة الأسرية مع توفير كل المستلزمات التي تقوي دورها في عملية التنشئة الاجتماعية مما يساعد في غرس القيم والمبادئ المحفزة للاستقامة في الأبناء وخاصة الاهتمام بغرس المبادئ الإسلامية التي تقي الشباب من الوقوع في تعاطي المخدرات عن طريق وسائل الإعلام والندوات الجماهيرية.
٢. العمل على تضيق دائرة انتشار المخدرات من خلال زيادة نسبة القوات الحدودية بين العراق ودول الجوار إضافة إلى تطبيق قانون العقوبات وإنزال العقوبة الصارمة بتجارها ومروجيها.
٣. تنمية الوعي والمعرفة لدى المواطنين وخاصة فئة الشباب بأنهم يمكنهم التغلب على مشكلاتهم ومقاومة الضغوط النفسية والاجتماعية وتحقيق الرضا والسعادة بغير المخدرات ، فضلا عن إشغال أوقاتهم والتقليل من أوقات فراغهم من خلال بناء الأماكن الترويحية كالحداائق العامة والنوادي الترفيهية والرياضية إضافة إلى إشغالهم في القراءة والعبادة كل هذا يساعد في تنمية قدراتهم وتهذيبها.
٤. السعي إلى إدخال بعض مفردات مخاطر المخدرات وإدمانها إلى مختلف المناهج التعليمية مع التأكيد على أعضاء المؤسسات التعليمية إلى القيام بإثارة وإدراك الطلبة إلى هذه المخاطر وبشكل علمي مع الاستفادة من الحقائق الميدانية لتوضيح خطرها من الناحية العقلية والنفسية والجسمية والاجتماعية والأخلاقية على الفرد المتعاطي وعلى المجتمع ككل.

٥. نوصي بتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي في كافة المؤسسات التعليمية من أجل متابعة سلوك الطلبة والتعرف على السلوكيات غير السوية من أجل الحد منها والحفاظ عليهم من الوقوع في منزلق التعاطي.
٦. على الحكومة توظيف رأسمال اكبر في مجال الطلبة والشباب :للترفيه والتأهيل والعمل والزواج المبكر وغيرها من المسائل التي تساعد على استقرارهم النفسي والاجتماعي.
٧. نقترح إجراء دراسة ميدانية معمقة حول موضوع المخدرات.
٨. نقترح إجراء مزيد من الدراسات المقارنة بين المحافظات العراقية للوقوف على حقيقة هذه المشكلة وأبعادها.

## المصادر والهوامش:

١. [http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1230121233679](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1230121233679) .  
&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

٢. د.عدنان ياسين مصطفى، الجريمة المنظمة في العراق: تحليل سايكو سوسيولوجي، بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر الوطني حول ( الجريمة المنظمة عبر الوطنية ) المنعقد في اسطنبول، أب/٢٠٠٨، ص٩.
٣. عبدالعزيز بن عبد الله البريثن، الخدمة الاجتماعية في مجال إدمان المخدرات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٢، ص١٠٧.
٤. د.عايد الوريكات، سوسيولوجيا تعاطي المخدرات، مجلة العلوم النفسية، العدد (١)، بغداد، ١٩٩٤، ص٨٩-٩٠.
٥. عبدالعزيز بن عبد الله البريثن، الخدمة الاجتماعية في مجال إدمان المخدرات، مصدر سابق، ص١٠٨.
٦. المصدر نفسه، ص١٢٦-١٢٧.
٧. د.ناهدة عبدالكريم حافظ، السلوك المنحرف بوصفه ثقافة فرعية: دراسة استطلاعية في بغداد، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨، ص٥١.
٨. د.محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص١٦٠.
٩. المصدر نفسه، ص١٦٠.
١٠. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، ١٩٧٧.
١١. المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٣، ص٥١٣.
١٢. ساهرة محمد رشاد، مقاومة الإدمان يمنع اتصال دوائره: أبحاث ندوة رؤية تكاملية لمواجهة الإدمان على المخدرات، دبي القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات (٢٥-٢٦) نوفمبر، ١٩٩٧، ص٢٢٣.
١٣. عبدالعزيز عبدالله العليان، المملكة العربية السعودية والجهود الدولية لمكافحة المخدرات، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٦، ص٤٠.
١٤. هاني عرموش، المخدرات امبراطورية الشيطان، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص٢٩٥.
١٥. عبدالعزيز بن عبد الله البريثن، مصدر سابق، ص٥.
١٦. المنجد، الطبعة الخامسة، بيروت، ١٩٢٧، ص١٦٦.
١٧. عبدالحسن بيرم، الموسوعة الطبية العربية، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٩٥.
١٨. سعد المغربي، ظاهرة تعاطي الحشيش: دراسة نفسية اجتماعية، دار الراتب الجامعية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص٣٨-٣٩.
١٩. عبدالله السيد عسكر، تعاطي الأقراص المخدرة وعقاقير الهلوسة لدى الشباب المتعلم، رسالة ماجستير في علم النفس، جامعة الزقازيق، مصر، ١٩٨٥، ص٢٥.
٢٠. د.أكرم نشأت إبراهيم، مشكلة المخدرات في الوطن العربي، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩-٢٠٠٠، ص٤-٥.
٢١. عبدالله الرشدان، علم اجتماع التربية، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص٧٧.
٢٢. د.بهاء الدين خليل تركية، علم اجتماع العائلة، الطبعة الأولى، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٢، ص١٨.
٢٣. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٥٨-٢٥٩.
٢٤. صالح محمد علي ابو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص٢٢٥.
٢٥. المصدر نفسه، ص٢٢٥.

٢٦. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٧٨.
٢٧. صالح محمد علي ابو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ص٢٤٤.
٢٨. المصدر نفسه، ص٢٤٤.
٢٩. محمد عبدالعزيز الذهب، التربية والمتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٨٨.
٣٠. هالة احمد عمران، الشباب العربي في الخليج ومؤثرات أجهزت الإعلام الحديثة، نقلاً عن زياد الراوي، الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة، ١٩٨٦، ص١٣٤.
٣١. صالح محمد ابو جادو، مصدر سابق، ص٢٣٤.
٣٢. د. عبدالجبار عريم، نظريات علم الإجرام الطبعة الثالثة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦، ص٨٧.
٣٣. المصدر نفسه، ص٩٠.
٣٤. د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مصدر سابق، ص١٣١.
٣٥. عدنان الدوري، الانحراف الاجتماعي، دراسة في النظريات والمشكلات، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩١.
٣٦. محمد علي حسن، علاقة الولدين بالطفل، الطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٦.
٣٧. <http://www.annabaa.org/nbanews/64/292.htm>.
٣٨. د. سلطان الشاوي، الجرائم الماسة بسلامة الجسم، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الثاني، ١٩٩٤، ص٣٢٧.
٣٩. المصدر نفسه، ص٣٢٧.
٤٠. المصدر نفسه، ص٣٢٩.
٤١. د. عدنان ياسين مصطفى، الجريمة المنظمة في العراق، مصدر سابق، ص٢٢.
٤٢. المصدر نفسه، ص٢٢.
٤٣. فؤاد عبدالكريم حمد البديوي، التفكك الأسري وعلاقته بارتكاب جرائم المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، رسالة ماجستير، ١٤٢٩، ص٢.
٤٤. عبدالعزيز بن عبد الله البريشن، مصدر سابق، ص٩٤.
٤٥. حسن إبراهيم عبدالعال، التربية في مواجهة ظاهرة المخدرات، مجلة رسالة الخليج، العدد (٢٥)، السنة الثامنة، الرياض، ١٩٨٨، ص٤٨.
٤٦. عبدالعزيز بن عبد الله البريشن، مصدر سابق، ص٩٥.
٤٧. إسماعيل ياسين عبدالرزاق، دهيمي شهرزاد، الإدمان على المخدرات وعلاقته بالجريمة والإرهاب، الملتقى الدولي الأول حول (نحو تصورات جديدة لظاهرة الإدمان على المخدرات) الجزائر.
٤٨. محمد علي محمد، وقت الفراغ في المجتمع الحديث، دار النهضة، العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٦٣.
٤٩. المصدر نفسه، ص٦٨.
٥٠. د. سوسن شاكر مجيد الجليبي، الشباب والفراغ وسبل استثماره لتحسينهم من الانحراف، الندوة العلمية لنقابة المعلمين حول تحسين الشباب من الانحراف، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٠١.
٥١. عبدالرحمن عيسوي، سيكولوجية الجنوح، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص١٢١.
٥٢. حسن إبراهيم عبدالعال، مصدر سابق، ص٥٥.
٥٣. المصدر نفسه، ص٥٥.
٥٤. عبدالعزيز بن عبد الله البريشن، مصدر سابق، ص٩٦.
٥٥. المصدر نفسه، ص٩٦.
٥٦. Lauer; Robert & Lauer 'Lauer; Social Problem & the Quality of life; The mak-Grow Hill Companies; New York; 2006
٥٧. ادوين سذرلاند، دونالد كريسي، مبادئ علم الإجرام، ترجمة ومراجعة: اللواء محمود السباعي، والدكتور حسن صادق المرصفاوي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص٦.
٥٨. عبدالرحمن بن سعد آل سعود، الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية، مكتبة العيكان، الرياض، ١٩٩٨.
٥٩. حامد جامع، ومحمد فتحي عبد، المخدرات في رأي الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية، سلسلة البحوث الإسلامية، الكتاب الأول، القاهرة، ١٩٨٨، ص٢٤.
٦٠. عبدالمهيمن بكر سالم، جرائم المخدرات والعرض والاعتبار، مقرر قانون الجزاء الخاص، جامعة الكويت، ١٩٨٤، ص١٠.
٦١. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص٢٩٩.
٦٢. محمد توهيل عبد اسعيد، هذه هي العولمة: المنطلقات.. المعطيات.. الأفاق، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع الكويت، ٢٠٠٢، ص٤٨٠.

٦٣. د. عدنان ياسين مصطفى، الجريمة المنظمة في العراق، مصدر سابق، ٢٥.
٦٤. د. محمد فتحي عبد، الإرهاب والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض ٢٠٠٥، ص ١١٧.
٦٥. زهير الحارثي، الإرهاب والمخدرات، وفي اللذة يكمن السر، جريدة الشرق الأوسط، العدد: ١٠٧٣٣، الخميس ١٠ ربيع الثاني، ١٤٢٩-١٧ أبريل ٢٠٠٨.
٦٦. <http://www.barasy.com/index.php?name=News&op=printpage&sid=1862>
٦٧. محمد توهيل عبد اسعيد، هذه هي العولمة، ص ٤٨٨.
٦٨. زهير الحارثي، مصدر سابق.
٦٩. عبد الصمد الديالمي، الجنسانية في المجتمع العربي، مجلة المستقبل العربي، ورقة عمل في حلقة نقاشية، العدد (٢٩٩)، كانون الثاني، ٢٠٠٤، ص ١٥١-١٥٢.
٧٠. <http://www.assabeel.info/inside/article.asp?newsid=6896&section=80>
٧١. <http://www.al-kema.org/kema/index.php?showtopic=277>
٧٢. [http://www.geocities.com/al\\_aqsa2/fagncy3.htm](http://www.geocities.com/al_aqsa2/fagncy3.htm)
٧٣. [http://www.alarabiya.net/save\\_print.php?save=1&cont\\_id=19324](http://www.alarabiya.net/save_print.php?save=1&cont_id=19324)
٧٤. <http://www.ettihad-sy.net/modules.php?name=News&file=article&sid=710>